

تقرير حول

المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية

يقدمه

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلى

الدورة الحادية والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة

للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي

(الكومسيك)

أنقرة - الجمهورية التركية، 13-14 مايو 2015

تمهيد

بتكليف من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - الكومسيك - يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بصفته الجهاز الفرعي لمنظمة التعاون الإسلامي المكلف بتنمية التجارة الإسلامية البيئية، بمتابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، وذلك بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وفي هذا الإطار، دأب المركز الإسلامي لتنمية التجارة على إعداد تقارير حول تطور هذه المفاوضات وتقديمها للاجتماعات الدورية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء - كومسيك - واللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمنظمة التعاون الإسلامي ولمختلف دورات مجلس وزراء الشؤون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

وفي إطار التحضير للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بإعداد تقارير ودراسات تمهيدية للتعريف بوجهات نظر الدول الأعضاء قصد إيجاد أرضية مشتركة تجمع بين مختلف المواقف والمنهجيات.

كما ينظم المركز دورات تدريبية لفائدة ممثلي الدول الأعضاء من القطاعين العام والخاص حول المفاوضات التجارية الدولية والمفاوضات التجارية البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي.

القسم الأول

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

أصبح العدد الإجمالي للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة 160 دولة، بعد انضمام جمهورية اليمن في 4 ديسمبر 2014 على هامش انعقاد المؤتمر الوزاري التاسع لهذه المنظمة ببالي / جمهورية إندونيسيا، وبذلك يصبح عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنضوية تحت لواء منظمة التجارة العالمية 42 دولة. وقد أصبح انضمام جمهورية اليمن رسمياً في 26 يونيو 2014. يمثل أعضاء منظمة التجارة العالمية حوالي 97% من الاقتصاد العالمي.

بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية 12 دولة وهي: أفغانستان، الجزائر، أذربيجان، العراق، إيران، كازاخستان، لبنان، ليبيا، أوزبكستان، السودان، سوريا، جزر القمر.

وللإشارة، فإن أفغانستان والجزائر وأذربيجان وكازاخستان توجد في مراحل متقدمة من المفاوضات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. وتتوقف سرعة مسلسل المفاوضات والانضمام إلى هذه المنظمة على الإرادة الحقيقية لحكومات البلدان المرشحة للانضمام ومدى مساهماتها في هذه المفاوضات. وقد تشهد المفاوضات بعض التعثر نتيجة عدة عوامل مثل انقطاع المفاوضات مع أعضاء المنظمة، الجوانب الفنية المعقدة، المصاعب على المستوى الوطني، وفي بعض الحالات تباطؤ بعض الدول الراغبة في تحليل تداعيات القانون الجديد أو القانون المعدل على المستوى الوطني.

تتم عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بطرق تتداخل فيها أصناف المفاوضات بين مفاوضات متعددة الأطراف وأخرى ثنائية الأطراف. وعلى هذا المسار جرى الاتفاق على انضمام اليمن إلى المنظمة تخللته أحيانا سرعة هامة في المفاوضات خاصة سنة 2013 وأحيانا أخرى بعض التعثر نتيجة العديد من العوامل نذكر منها تباطؤ المفاوضات مع بعض أعضاء المنظمة، الجوانب الفنية المعقدة، المصاعب الداخلية وعدم الإجماع حول الاختيارات.

عادة ما يكون مسلسل انضمام العديد من الدول مسبقا بأشغال فنية هامة، حيث أن المزوجة بين أنشطة المساعدة الفنية ومساعي إقناع السكرتارية بأهمية انضمام هذه الدول بالنسبة لمستقبل المنظمة، يعتبر عملا أساسيا في جدوى المساعدة الفنية في مجال المفاوضات لفائدة الدول الأعضاء المرشحة للانضمام. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أهمية مساهمات رؤساء مجموعات العمل سنة 2014، فضلا عن المساعدة المالية الهامة التي حظيت بها المساعدة الفنية من قيب الدول الآتية: أستراليا، البرازيل، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء الأخرى.

في سنة 2013 تم عقد 6 اجتماعات رسمية من بينها اجتماعات تتعلق بالدول الأعضاء في

منظمة التعاون الإسلامي الآتية: أفغانستان (اجتماع واحد)، الجزائر (اجتماع واحد)، كازاخستان (4 اجتماعات). كما تم عقد اجتماعات أخرى متعددة الأطراف لبحث مواضيع فنية (الزراعة، نظام الأفضليات التجارية، التدابير المتعلقة بالاستثمارات ذات الصلة بالتجارة والمتعلقة بالتنازلات الجزائرية والأفغانية والكازاخستانية.

الشفافية ومسلسل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تعتبر الشفافية ووضوح الرؤية في مسلسل الانضمام للمنظمة من الأولويات الأساسية بالنسبة للدول الأعضاء ولسكرتارية منظمة التجارة العالمية. فالتدابير والمبادرات التي تم اتخاذها خلال السنوات الأربعة الأخيرة في مجال الشفافية قد تم تدعيمها سنة 2013 لمواصلة العمل بها إلى حد الآن. لذا، اجتمع الفريق غير الرسمي GIA لبحث مسألة الانضمام إلى المنظمة. وقد خلصت نتائج هذا الفريق إلى ما يلي:

- الاستعمال المشترك للمعلومات وتبادل البيانات مع الدول الأعضاء حول كل ما يتعلق بالانضمام إلى المنظمة،
- تقارير ترفع إلى السكرتارية حول التطور الفني لمسلسل الانضمام،
- تقارير رؤساء فرق العمل تقدم إلى الدول الأعضاء حول نتائج زيارتهم للبلد المعني،
- تخطيط برنامج الاجتماعات حول الانضمام إلى المنظمة وحول النشاطات ذات الصلة على أساس أجددة متطورة للاجتماعات حول اقتراحات الانضمام المقدمة من طرف السكرتارية،
- الأجوبة حول الانشغالات الخاصة التي تمت إثارتها من طرف الدول الأعضاء والحكومات التي في طور الانضمام.

الغاية من نشرة المعلومات حول الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تتمثل في تقديم تقارير ملخصة للحكومات التي في طور الانضمام وللرؤساء والدول الأعضاء حول نتائج اجتماع الفريق غير الرسمي GIA. كما تتضمن النشرة معلومات مفيدة حول المخطط العملي لتحضير الاجتماعات والمفاوضات المتعلقة بمسلسل الانضمام في سنة 2013 تم تكثيف اللقاءات مع مختلف فرق الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة قصد التركيز على الانشغالات الخاصة لكل فريق، والهدف من ذلك يتمثل في تقديم تقرير للدول الأعضاء حول الأنشطة التي تم إنجازها خلال السنة المدنية واستقصاء الملاحظات والآراء حول انشغالات كل فريق. وخلال السنة الجارية أجرت سكرتارية المنظمة لقاءات مع المجموعة الاستشارية للبلدان الأقل نمو والفريق غير الرسمي للبلدان النامية والفريق الآسيوي للبلدان النامية والفريق غير الرسمي لبلدان أمريكا اللاتينية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة GRULAC، الفريق الإفريقي ثم الفريق العربي. قدمت سكرتارية المنظمة خلال هذه الاجتماعات تقارير حول التقدم الحاصل في مسلسل انضمام الدول والأنشطة التي تم إنجازها كما تم تبادل وجهات النظر حول مسؤوليات الجوار/ المجموعات الإقليمية وبحث الانشغالات التي أثرت سواء من طرف الحكومات في طور الانضمام ومن طرف الدول الأعضاء نفسها وقامت باستشارات مع نظراءها حول الأولويات الفنية لسنة 2014 في مجال الانضمام.

المساعدة الفنية وحملات التوعية:

تعتبر المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات ذات الصلة بمسلسل الانضمام للمنظمة من المحاور الأساسية لتدريب موظفي الحكومات. تتضمن هذه المساعدة حملات للتوعية لفائدة البرلمانين والقطاع الخاص والجامعيين والمجتمع المدني وأوساط الإعلام.

وقد تمحورت أنشطة المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات سنة 2013 حول المحاور الآتية: ندوات وطنية، حصص إعلامية حول الانضمام للمنظمة أقيمت خلال الدروس المتقدمة حول السياسة التجارية وكذلك خلال الدروس الإقليمية والدروس التمهيديّة المقدمة لفائدة البلدان الأقل نمواً، البعثات الفنية، الزيارات التي يقوم بها رؤساء فرق العمل، انشاء المراكز المرجعية للمنظمة العالمية للتجارة أو تعزيز المراكز القائمة، حصص تدريبية مباشرة على الخط عبر الإنترنت، التحوار مع مجموعات الدول الأعضاء في المنظمة، المشاركة في المؤتمرات.

آليات الانضمام للمنظمة:

تم إطلاق العمل بقواعد البيانات حول الالتزامات في إطار انضمام (ACDB) في مايو 2012 وهي تمكن من الاطلاع على كل الالتزامات والمعلومات ذات الصلة التي تتضمنها تقارير فرق العمل حول الانضمام وبرتوكولات انضمام الدول الحادية والثلاثين 31 الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة التي تدخل تحت طائلة البند XII MC (<http://acdb.wto.org>).

1. أفغانستان:

قدمت أفغانستان طلباً بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 21 نوفمبر 2004. وقد تم إنشاء فريق عمل خلال اجتماع المجلس العمومي في 13 ديسمبر 2004. قدمت أفغانستان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في مارس 2009. وقد عقد فريق العمل حول انضمام أفغانستان اجتماعه الأول يوم 31 يناير 2011 لدراسة النظام التجاري الأفغاني. وخلال هذا الاجتماع، أشاد وزير التجارة والصناعة الأفغاني، السيد أنوار أولحق أهادي بأهمية ومزايا انضمام بلده لمنظمة التجارة العالمية التي من شأنها أن تساعد على تحسين التجارة والاستثمار وخلق بيئة تفتح آفاقاً اقتصادية كبيرة تساعد على التخفيف من حدة من الفقر.

وقد لقيت مبادرة انضمام أفغانستان إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف كل الترحيب من فريق العمل الذي طلب معلومات إضافية تتعلق ببعض النقاط كنظام الاستثمار، متطلبات التسجيل، الرسوم والضرائب المستخلصة عند الحدود، رخص الاستيراد، الضرائب الداخلية، طرق العبور، إعانات التصدير، القيود الكمية، الحواجز الفنية، مشاكل الصحة والصحة النباتية، والمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية قصد تسهيل عمل فريق المفاوضات.

خلال الاجتماع الثاني لفريق العمل المنعقد بتاريخ 18 يونيو 2012، عبرت الدول الأعضاء عن موافقتها لانضمام أفغانستان في أقرب الأوقات إلى منظمة التجارة العالمية وقامت بدراسة النظام التجاري الأفغاني ومدى توافقه مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وعلماً بأن أفغانستان تنتمي إلى مجموعة البلدان الأقل نمواً، فقد أشار الأعضاء إلى ضرورة أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار في المفاوضات من أجل الانضمام.

وبالإضافة إلى ذلك، طلب فريق العمل مزيداً من المعلومات عن أفغانستان في مجال القوانين المتعلقة بالتجارة وخاصة بالنسبة للمؤسسات التجارية الحكومية والخصوصية وسياسات التسعير وتراخيص الاستيراد والتقييم الجمركي وأنظمة التصدير ودعم الصادرات والسياسة الزراعية والملكية الفكرية والعوائق أو الحواجز الفنية في وجه التجارة والشفافية.

كما طلب فريق العمل من أفغانستان تقديم أول عرض لها لدخول السلع إلى السوق لبدء المفاوضات بشأن الانفتاح التجاري. وتجدر الإشارة إلى أن أفغانستان قد قدم عرضاً خاصاً بالخدمات في مستهل شهر يونيو 2012.

وقد تم عقد الاجتماع الثالث لفريق العمل بشأن انضمام أفغانستان في 7 ديسمبر 2012 حيث اعترفت أعضاء فريق العمل على إدراج هذا الانضمام ضمن الأولويات لعام 2013.

بالإضافة إلى ذلك، قدم معالي نائب وزير التجارة والصناعة لأفغانستان السيد مزمل شينواري معلومات لفريق العمل حول التدابير التي اتخذتها كابول في مجال الإصلاحات الاقتصادية والتجارية والتشريعية والخطوط العريضة للأعمال التشريعية المستقبلية.

خلال هذا الاجتماع، تدارس الأعضاء بعناية السياسات القائمة في أفغانستان في مجالات الاقتصاد والتجارة الخارجية وطلبوا من الحكومة توضيحاً بشأن ممتلكات الدولة والمؤسسات التجارية الحكومية وحقوق التسويق والتراخيص والإتاوات المهنية علاوة على تفاصيل بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية والتدابير المتعلقة بالاستثمار والتجارة وحقوق الملكية الفكرية. كما عبر الفريق عن ارتياحه للتعهدات التي قدمتها أفغانستان وعزمها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

خلال الاجتماع الرابع لفريق العمل المنعقد في 25 يوليو 2013، أشاد أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتزام أفغانستان القوي وإسهاماتها الفنية التي تبين عن حسن استعدادها لإنجاح المفاوضات بشأن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

وحدث ممثلو الدول الأعضاء جمهورية أفغانستان على العمل على حل القضايا الفنية العالقة وسن القوانين المتبقية واختتام المفاوضات الثنائية الأخيرة من أجل السير قدماً على المسار الصحيح لاستكمال عملية انضمامها خلال المؤتمر الوزاري التاسع في بالي.

وأعرب أعضاء منظمة التجارة العالمية عن دعمهم القوي لاستكمال عملية انضمام أفغانستان في عام 2013. وأكد الوفد الأفغاني برئاسة سعادة مزمل شينواري، نائب وزير التجارة والصناعة، أن بلاده عازمة على استكمال عملية الانضمام خلال المؤتمر الوزاري التاسع.

وقد اطلع مندوبو الدول الأعضاء بكل ارتياح على التقدم الحاصل على المستوى الفني في مشروع تقرير فريق العمل، ولكن لا تزال هناك العديد من القضايا التي يتعين حلها في مجالات مثل الشركات الحكومية والصفقات العمومية وتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة وحقوق التسويق والفترات الانتقالية للحواجز الفنية للتجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية. وقد تعهدت أفغانستان بسن جميع القوانين المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية بمجرد انضمامها، وفقاً لأفضل الممارسات فيما يخص الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

واحترام الموعد النهائي للمؤتمر الوزاري التاسع.

وقد قدم السيد شينواري بيانات إلى السادة أعضاء فريق العمل بشأن اختتام المفاوضات المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق مع كل من كندا واليابان. وحث الرئيس السيد فان شريفان أفغانستان على استكمال المفاوضات مع بقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية قبل منتصف شهر غشت وإيداع الاتفاقات الثنائية الموقعة لدى أمانة منظمة التجارة العالمية.

خلال المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الزراعة التي ترأسها أمانة منظمة التجارة العالمية يوم 25 يوليو 2013، رحب الأعضاء بالتزام أفغانستان بتعزيز دعمها للتصدير وأعربوا عن ارتياحهم لكون دعمها المحلي قد تركز على "الصنف الأخضر" (الدعم الداخلي للزراعة مسموح به دون قيد أو حصر لأن التأثير السلبي على التجارة يكاد يكون منعدما).

أكد شينواري التزام أفغانستان بالانضمام إلى الاتفاقية بشأن تكنولوجيا المعلومات بمجرد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. لقد تم إيداع ثلاثة اتفاقيات ثنائية لدى سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة (كندا، كوريا، اليابان). ولقد قطعت أفغانستان مراحل فنية متقدمة في مسلسل انضمامها للمنظمة مكنها من بلوغ حد النضج وسيتم انعقاد الاجتماع المقبل لفريق العمل خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2014.

2. الجزائر

بعد حضورها في منظمة التجارة العالمية بصفة ملاحظ منذ سنة 1987، قدمت الجزائر رسميا في يونيو سنة 1996 مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية، كخطوة تمهيدية للانضمام للمنظمة.

منذ ذلك التاريخ تم توجيه سلسلة من الأسئلة للجزائر من قبل بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان وأستراليا. بعد تلقي منظمة التجارة العالمية الأجوبة الأولى، عقد فريق العمل اجتماعه الأول حول انضمام الجزائر في شهر أبريل 1998 بجنيف.

أجرت الجزائر ثمانية جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف (أبريل 1998، فبراير 2002، مايو 2002، نوفمبر 2002، مايو 2003، ثم سنتي 2004 و2005) وسلسلتين من المفاوضات الثنائية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات (أبريل 2002 ونوفمبر 2002). أما المسائل التي تناولتها المفاوضات بالبحث فهي: الزراعة، النظام الجمركي، تجارة الدولة، الشفافية وإصلاح النظام القانوني ثم حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPS).

قدمت الجزائر في مارس 2002 صيغة أولية من العروض المبدئية بشأن السلع والخدمات ثم قدمت في 18 يناير 2005 صيغة معدلة للعروض. وتم أيضا بحث عناصر معدلة من مشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بالقوانين وذلك خلال اجتماع فريق العمل بتاريخ 25 فبراير 2005.

أجرت الجزائر لقاءات ثنائية مع حوالي 10 بلدان وهي: الولايات المتحدة الأمريكية،

اليابان، سويسرا، أستراليا، كندا، الاتحاد الأوروبي، كوبا، الأوروغواي، تركيا وكوريا الجنوبية.

يضم فريق العمل الذي يتابع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية والذي يترأسه السيد بريس ديلكاستيو (الأوروغواي) 43 دولة.

- انعقد الاجتماع التاسع لفريق العمل المكلف بمتابعة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بمقر المنظمة بتاريخ 21 أكتوبر 2005.

تضمن جدول عمل هذا الاجتماع بحث تطورات المفاوضات الثنائية حول الدخول إلى الأسواق ومشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بتطور القانون الجزائري.

يعمل هذا الفريق حاليا على دراسة الوثيقة بشأن " مشروع تقرير فريق العمل حول انضمام الجزائر " التي تشكل محور مناقشات الاجتماع المنعقد في 21 أكتوبر 2005.

ومن جانب آخر، تم تنظيم لقاءات ثنائية بين ممثلي الوفد الجزائري وبعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على هامش اجتماع فريق العمل المنعقد من 18 إلى 20 أكتوبر 2005. نذكر بصفة خاصة اللقاءات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، زيلاندة الجديدة وماليزيا والتي تناولت بالبحث دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

تجري حاليا المفاوضات الثنائية في مجال الدخول إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات. كما يجري حاليا على المستوى المتعدد الأطراف بحث نظام التجارة الخارجية. وقد تم توزيع مشروع التقرير المعدل لفريق العمل في يونيو 2006.

بحثت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في 17 يناير 2008 مشروع التقرير المراجع لمجموعة العمل

يتضمن تقرير مجموعة العمل فحصا لنظام التجارة الخارجية الجزائري وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال السنوات الأخيرة حتى يصبح إطارها القانوني والمؤسسي ملائما لقواعد منظمة التجارة العالمية. كما قام أعضاء مجموعة العمل بتقييم التقدم الحاصل في المفاوضات الثنائية الجارية حول دخول السلع والخدمات للأسواق.

وقد اطلع أعضاء فريق العمل بكل ارتياح على التقدم الذي حققته الجزائر في إصلاح نظامها التجاري حتى يتلاءم تماما مع قواعد ومقتضيات منظمة التجارة العالمية. وهكذا، اعتمدت الجزائر قوانين جديدة تتعلق بالحوجز الفنية للتجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية والملكية الفكرية والممارسات المضادة للإغراق والتدابير الوقائية وتدابير المقاصة وسياسات الأسعار والتقييم الجمركي واستيراد المواد الصيدلانية وتصدير لحوم الأبقار والمواشي والنخيل.

المفاوضات الثنائية حول دخول السلع والخدمات للأسواق:

أنهت الجزائر مفاوضاتها مع البرازيل والأوروغواي وكوبا وفنزويلا وسويسرا. وفي نفس السياق ستجري مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وكندا وماليزيا وتركيا وجمهورية كوريا والإكوادور والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وأستراليا واليابان.

تم عقد الاجتماع العاشر لفريق العمل المكلف بتحضير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية في يناير 2008. وقد تم توزيع عروض معدلة للالتزامات الخاصة المتعلقة بالخدمات على فريق العمل في فبراير 2012.

من جهة أخرى وقعت الجزائر بتاريخ 28 فبراير 2012 على خمس اتفاقيات ثنائية مع البرازيل وكوبا والأوروغواي وفنزويلا والأرجنتين في إطار المفاوضات الجارية لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. كما أن المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقيات مماثلة مع الاتحاد الأوروبي، الشريك الرئيسي للجزائر، والولايات المتحدة توجد في مرحلة متقدمة.

كما أن المفاوضات المتعلقة بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية مع باقي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مازالت مستمرة وأن الجزائر بصدد إبرام اتفاقية مع سويسرا وأستراليا ونيوزيلندا. أما المحادثات الجارية مع اليابان وكندا وماليزيا وتركيا وأوكرانيا فقد سجلت تقدماً يبعث على الارتياح.

وتفسر المسيرة الطويلة للجزائر لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بإرادة الحكومة الجزائرية لإجراء إصلاحات داخلية أولاً ثم تحديث بعض القطاعات المهددة بالمنافسة وتحقيق التنوع في اقتصادها.

تم عقد الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل في 5 أبريل 2013 بحضور معالي وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة. وبهذه المناسبة، قدمت الجزائر 12 وثيقة لفريق العمل حول العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المعدل ومقترحات التعديلات والإضافات والتحيين لمشروع تقرير الفريق.

وأشار السيد الوزير أن الجزائر على أتم الاستعداد لجعل "نظامها التجاري يتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية". وأعرب عن أمله في "منح فترات انتقالية معقولة" لبعض التدابير التي لا تتوافق مع الاتفاقيات.

ثم أضاف قائلاً إن البرنامج المعتمد والذي يتعين بموجبه على الدول الأعضاء إرسال أسئلتها قبل 10 مايو 2013 إلى الجزائر التي تعهدت بتقديم الإجابات عند متم شهر يونيو أو 15 يوليو 2013 واقترح عقد جولة أخرى من المفاوضات في خريف 2013.

قدمت الجزائر 12 وثيقة لفريق العمل قصد دراستها. ويتعلق الأمر بالعروض المعدلة بشأن السلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المعدل ثم مقترحات التعديل فضلاً عن الإضافات لمشروع تقرير فريق العمل قصد تحديثه.

أجرى الوفد الجزائري لقاءات أيام من 2 إلى 4 أبريل 2013 مع وفود 12 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وهي: ماليزيا وإندونيسيا والإكوادور والأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية والسلفادور وكندا والنرويج ونيوزيلندا واليابان وأستراليا وتركيا.

كما تم ايداع 4 اتفاقيات ثنائية مع أوروغواي وكوبا وسويسرا والبرازيل تم التوقيع عليها من قبل سكرتارية منظمة التجارة العالمية، في حين مازالت المفاوضات قائمة بشأن التوقيع على اتفاقيتين مع فنزويلا والأرجنتين.

سيجتمع فريق العمل حول انضمام الجزائر للمنظمة في 31 مارس 2014 لاستعراض آخر مستجدات المفاوضات الجزائرية المتعلقة بانضمامها للمنظمة. وخلال هذا الاجتماع، رحب أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتقدم الكبير الذي أحرزته الجزائر. وركزت تعليقات الأعضاء على القيود الكمية على الواردات، بما في ذلك القيود المفروضة على الاستثمار، دعم الصادرات، التطبيق التمييزي على الضرائب الداخلية، نظام تسجيل المعلومات الجغرافية، سياسات الأسعار، حقوق التسويق والسياسات الزراعية.

وتشمل التحديات الأخرى السياسات الصناعية والمساعدات والحوافز الفنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وتدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة.

ومن جهة أخرى، فإن المشاورات المقبلة التي ستجري بين الأعضاء والحكومة الجزائرية وأمانة منظمة التجارة العالمية ستمكن من تحديد موعد انعقاد الاجتماع المقبل لفريق العمل. وقبل ذلك يتعين على الجزائر أن تقدم معلومات محينة حول التطورات الجديدة في مجال التشريعات وأن تجيب على أسئلة الأعضاء وتحديث خطة العمل التشريعي الخاصة بها، وأن يقوم الأعضاء بمراجعة هذه المعلومات.

3- أذربيجان

تم تكوين فريق العمل الذي يتابع انضمام أذربيجان بتاريخ 16 يوليو 1997 وقد قدمت أذربيجان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في أبريل 1999. كما قدمت أيضا أجوبة في يوليو 2000 تتعلق بمجموعة أولى من الأسئلة حول هذه المذكرة، تلتها أجوبة أخرى في ديسمبر 2001. انعقد الاجتماع الأول لفريق العمل في 7 يونيو 2002، والاجتماع الأخير في مارس 2006. ويتم حاليا إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة.

وقد تم توزيع ملخص غير رسمي لمناقشات فريق العمل في ديسمبر 2008 من طرف سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة. وتستمر الأشغال المتعددة الأطراف على أساس ملخص مستجدات المواضيع التي تم إثارتها منذ ديسمبر 2008. وقد وتم تعديل هذا الملخص بعد مراجعته في يوليو 2009.

عقد فريق العمل حول انضمام أذربيجان اجتماعه الثامن في 18 أكتوبر 2010 لمتابعة دراسة النظام الاقتصادي والتجاري في هذا البلد. وقد أعرب الفريق عن ارتياحه للتطور الحاصل على المستوى التشريعي وأشار إلى أنه من الأهمية بمكان الاستمرار في تكثيف المفاوضات المتعلقة بدخول السلع إلى الأسواق.

في نونبر 2011، قام فريق عمل أذربيجان بمراجعة موجز الوقائع والمستجدات وعقد اجتماعه التاسع في 24 فبراير 2012 لاستعراض الإصلاحات التجارية في أذربيجان وتقييم مدى توافقها مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

طالب أعضاء الفريق المزيد من المعلومات والتوضيحات حول سياسات التسعير في أذربيجان والمؤسسات التجارية الحكومية ونظام الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق التجارة ومعدلات حصص التعريفية الجمركية والرسوم والقيود المفروضة على الصادرات ودعم الصادرات والسياسة الزراعية والتدابير التجارية ومناطق التجارة الحرة والملكية الفكرية

وتدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز الفنية القائمة في وجه التجارة والمشتريات الحكومية.

بهذه المناسبة، صرح محمود ماماد غوليفيف نائب وزير الشؤون الخارجية في أذربيجان أن بلاده تواجه تحديات تتمثل في الاعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز وأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كان محور تنويع الجهود الاقتصادية المستدامة والطويلة الأمد في أذربيجان. في نهاية الاجتماع، حث رئيس فريق العمل السفير والتر ليفالتر، أذربيجان على الاستمرار في متابعة إصلاحاتها الداخلية ومفاوضات الدخول إلى الأسواق بطريقة استباقية للدفع بهذه المسيرة إلى الأمام.

مفاوضات بشأن دخول الأسواق

وقعت أذربيجان على اتفاقية مع جورجيا في أبريل 2010. وما زالت المفاوضات مستمرة مع الاتحاد الأوروبي و10 دول أعضاء في منظمة التجارة العالمية بشأن هذه الاتفاقية.

عقد فريق العمل اجتماعه التاسع في 24 فبراير 2012 تم خلاله التباحث في شأن الإصلاحات الأخيرة المعتمدة من قبل أذربيجان للتقدم في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وجعل نظامها التجاري يتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وتدارس الفريق أيضا مسألة تطوير المجال التشريعي والتقدم المحرز في إطار المفاوضات الثنائية بشأن دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

يعود آخر تعديل لملخص الوقائع إلى نوفمبر 2012. وقد عقد فريق العمل اجتماعه العاشر في 7 ديسمبر 2012 حيث تباحث أعضاء منظمة التجارة العالمية حول وضع المفاوضات بشأن دخول الأسواق ونظام التجارة الخارجية والإصلاحات التشريعية من أجل تأهيل أذربيجان للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وبهذه المناسبة، قدم السيد محمود ماماد غوليفيف، نائب وزير الشؤون الخارجية وكبير المفاوضين لأذربيجان لمحة عامة عن الوضع الاقتصادي لبلده وتطوير نصوص تشريعية مناسبة في إطار منظمة التجارة العالمية. وذكر أن حكومته كانت تهدف إلى تنويع وتحديث الاقتصاد للتقليل من اعتمادها على قطاع النفط والغاز.

أما بخصوص المفاوضات الثنائية حول دخول الأسواق، فقد أشار نائب الوزير أن أذربيجان قد وقعت على اتفاقية ثنائية مع جمهورية قيرغيزيا في مارس 2012 وأجرت مؤخرا مفاوضات ثنائية مع الصين.

كما أجريت مفاوضات ثنائية أخرى على هامش اجتماع فريق العمل مع كل من البرازيل وكندا وكوريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والنرويج والاتحاد الأوروبي. ورحب ممثلو الصين والولايات المتحدة والهند واليابان والنرويج وباكستان وقيرغيزيا وسويسرا وتركيا والاتحاد الأوروبي بالمساهمات الجوهرية التي قدمتها أذربيجان وأعربوا عن تأييدهم لانضمام هذا البلد إلى المنظمة.

خلال المناقشات، طلب الأعضاء توضيحات حول السياسات الاقتصادية لأذربيجان والمؤسسات التجارية الحكومية وسياسات الخصخصة والأسعار والاستثمار والمنافسة

والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة وتطبيق ضريبة الاستهلاك واعتماد قانون التعريفات الجمركية. كما أعربوا عن رغبتهم في الاطلاع على معلومات اضافية حول الرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة والتقييم الجمركي وقواعد المنشأ والقيود المفروضة على التصدير والمساعدات الممنوحة للمنتجات الصناعية ودعم صادرات المنتجات الزراعية والحواجز الفنية للتجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية والصفقات العمومية والملكية الفكرية.

تم تكليف سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة بتحسين تقديم الوثائق والمستندات عن طريق إعداد مشروع تقرير فريق العمل بالاعتماد على ملخص وقائع المواضيع التي تم التطرق لها. وتجري حالياً مفاوضات ثنائية حول النفاذ للأسواق مع ممثلي الدول الأعضاء المعنية على أساس العرض المعدل المتعلق بالسلع والذي تم توزيعه في سبتمبر 2013 وكذلك العرض المعدل المتعلق بالخدمات والذي تم توزيعه في أكتوبر 2013. ولقد تم إيداع 4 اتفاقيات ثنائية لدى سكرتارية المنظمة (الإمارات العربية المتحدة، عمان، جمهورية قرقيزيا، تركيا). وقد انعقد الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل في 21 فبراير 2014.

خلال هذا الاجتماع درس أعضاء منظمة التجارة العالمية النظام التجاري لأذربيجان بالاعتماد على مشروع تقرير فريق العمل. وفي هذا الصدد، طلب الأعضاء من أذربيجان توضيحات بخصوص الإعفاءات الضريبية وتشجيع الاستثمار وعمل الشركات الأجنبية وحالات الخصخصة والقيود الفنية للتجارة والمساعدات والعبور والملكية الفكرية.

4- العراق

تم إيداع طلب انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 30 سبتمبر 2004 بناء على البند الثاني عشر. كما تم إنشاء فريق عمل خلال المجلس العمومي المنعقد في 13 ديسمبر 2004 برئاسة السيد "كيلارمو فاليس كالميز" من الأوروغواي.

قدم العراق مذكرة حول نظام تجارته الخارجية وللمرة الأولى منذ إيداع الطلب العراقي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية سنة 2004 عقد فريق العمل اجتماعه الأول في 25 مايو 2007 لبحث القانون التجاري العراقي ومدى توافقه مع مبادئ منظمة التجارة العالمية.

عقد العراق اجتماعات ثنائية مع البرازيل ومصر والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والأردن والمغرب والنرويج وعمان وتايوان والاتحاد الأوروبي والفيتنام. وقد طلب من العراق تقديم عروض أولية للتقدم بالمفاوضات حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

ويتعهد العراق بإعداد الوثائق حول الزراعة والخدمات والحواجز الفنية للتجارة والمسائل المتعلقة بالصحة والصحة النباتية والملكية الفكرية. كما سيقوم بإعداد مخطط العمل التشريعي العام الذي سيبين للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الوضع الراهن لقانون التجارة الخارجية والمشاريع الحالية في هذا المجال.

أعرب أعضاء فريق العمل في 2 أبريل 2008 عن دعمهم لانضمام العراق السريع لمنظمة التجارة العالمية باعتباره سيسهم في إدماج العراق في الاقتصاد العالمي. وقد أشار

وزير التجارة العراقي السيد السوداني إلى أن العراق مصمم على تجاوز الوضع الحالي الصعب للمضي قدما في مسلسل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، كما أضاف أن انضمام العراق يشكل ميزة مهمة بالنسبة للمجتمع الدولي.

دراسة التشريع التجاري:

عند هذا المستوى، يقوم أعضاء فريق العمل بمراجعة كل جوانب السياسات التجارية والاقتصادية في العراق لمعرفة مدى توافقها مع مقتضيات ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

منذ الاجتماع الأول لفريق العمل المنعقد في مايو 2007 استعرض العراق مخطط العمل التشريعي الذي يبين فيه التقدم الحاصل في تنفيذ الإصلاحات القانونية. كما قدم العراق أيضا بيانات حول التدابير الصحية والصحة النباتية التي يطبقها والحوافز الفنية للتجارة وجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة ووسائل الدعم الداخلي والتعويضات للصادرات التي يمنحها لفائدة قطاع الزراعة.

المفاوضات الثنائية

التقى العراق بمجموعة من الأعضاء على هامش اجتماعات فريق العمل. سوف تنطلق المفاوضات حول الدخول للأسواق حينما يقدم العراق عروضه الأولية حول السلع والخدمات.

قدم العراق مذكرة حول تجارته الخارجية في سبتمبر 2005 وتم عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل المكلف بمتابعة انضمام العراق في أبريل 2008 تم خلاله دراسة نظام التجارة الخارجية للعراق.

قدم العراق العديد من الوثائق والمستندات المطلوبة من طرف فريق العمل. ولكن يتعين عليه تقديم العروض الأولية المتعلقة بدخول السلع والخدمات للأسواق. وسينعقد الاجتماع القادم لفريق العمل عندما يقدم العراق عروضاً أولية بشأن النفاذ إلى الأسواق.

5- إيران

تم إيداع طلب إيران لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لدى المجلس العمومي خلال دورته المنعقدة يومي 8 و 9 يوليو 2004 بجنيف (WT/ACC/IRN/1). ولقد تمت الموافقة بالإجماع على ترشيح إيران خلال اجتماع المجلس العمومي يوم 26 مايو 2005.

تم تكوين فريق العمل خلال انعقاد المجلس العمومي في 26 مايو 2005.

قدمت إيران مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في نوفمبر 2009. ولحد الآن، لم يجتمع فريق العمل.

وللتذكير فإن إيران سبق أن قدمت طلبا بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في سبتمبر 1996 قوبل بالرفض 21 مرة منذ مايو 2001 من طرف المجلس العمومي نظرا لممارسة حق الفيتو من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي نوفمبر 2009، تم توزيع مذكرة حول نظام التجارة الخارجية الإيراني كما تم تبليغ أسئلة نواب الدول الأعضاء إلى حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في فبراير 2010.

وفي هذا الصدد، تم توزيع الإسهامات الفنية لإيران سنة 2011 بما فيها الأجوبة على أسئلة السادة نواب الدول الأعضاء. وقبل انعقاد فريق العمل يتعين على رئيس المجلس العام القيام بمشاورات مع ممثلي الدول الأعضاء لتعيين رئيس فريق العمل.

6- كازخستان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام كازاخستان بتاريخ 6 فبراير 1996. وقد انطلقت المفاوضات الثنائية للدخول إلى الأسواق في مجالي السلع والخدمات في أكتوبر 1997 واستمرت في إطار عرض جديد حول السلع والخدمات. ومن بين المواضيع التي تم بحثها: الزراعة، النظام الجمركي (وكذلك الاتفاقات الجمركية)، الرقابة على الأسعار، رخص الاستيراد، وسائل دعم القطاع الصناعي، المعايير والمواصفات الصحية والصحة النباتية، الحواجز الفنية للتجارة، شفافية النظام القانوني وإصلاح النظام التشريعي، الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة TRIPS.

تم وضع صيغة معدلة لمخلص أحدث النقاط التي تناولها اجتماع فريق العمل بالبحث من طرف السكرتارية وتم بحثها خلال الاجتماع السابع لفريق العمل المنعقد في نوفمبر 2004. وتم تحديد تاريخ مايو 2005 كموعدا للاجتماع الموالي.

قدم رئيس فريق العمل المكلف بتحضير انضمام كازاخستان لمنظمة التجارة العالمية السفير 'فيسا تاباني هيمانين' (فنلندا) يوم 7 يونيو 2005 تقريرا إيجابيا حول تطورات ترشيح كازاخستان التي قامت بإصلاحات جوهرية.

يتم حاليا إجراء المفاوضات الثنائية حول الدخول إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة والمتعلقة بالسلع والخدمات الموزعة سنة 2004. ولقد تم توزيع الصيغة النهائية لمشروع تقرير فريق العمل في يونيو 2008 الذي عقد اجتماعه العاشر في يوليو 2008.

في 10 ديسمبر 2012، عقد فريق العمل بشأن انضمام كازاخستان اجتماعه الرابع عشر للإطلاع على تقدم المفاوضات بشأن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وأعرب الأعضاء عن أملهم في أن يتم ذلك سنة 2013.

وقد تركزت المناقشات التي دارت خلال هذا الاجتماع أساسا حول القضايا المتعلقة بنظام الاستثمار وممارسات إبرام الصفقات العمومية وتطبيق نظام الحصص التعريفية وإجراءات تراخيص الاستيراد وحماية الملكية الفكرية في أفغانستان. وأشار الرئيس السيد فيسا هيمانين (فنلندا) أن بعض فصول تقرير فريق العمل مازالت في طور الإعداد في إطار متعدد الأطراف.

كما أكد الرئيس أن المفاوضات الثنائية بين كازاخستان والدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بشأن دخول السلع والخدمات إلى الأسواق قد وصلت إلى مرحلة متقدمة.

وحسب السيدة زانار إيتزانوفا وزيرة التكامل الاقتصادي لكازاخستان فقد أشارت إلى أن عقد اجتماعات فريق العمل في 2012 تترجم الدينامية الإيجابية التي اتسمت بها عملية انضمام كازاخستان التي من المتوقع استيفاءها سنة 2013.

وفي 5 يونيو 2013، دعا سعادة السفير 'فيسا تاباني هيمانين' (من فنلندا)، رئيس فريق العمل المكلف بتحضير انضمام كازاخستان لمنظمة التجارة العالمية، دعا السادة أعضاء

الفريق إلى تسريع وتيرة الأشغال الفنية والأشغال المتعلقة بالمضمون حتى يتسنى لهذا البلد أن يصبح فعليا عضوا في منظمة التجارة العالمية خلال المؤتمر الوزاري التاسع في بالي.

وفي 23 يوليو 2013، رحب أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتقدم الحاصل في المفاوضات في مجال الزراعة بشأن انضمام كازاخستان.

طلب أعضاء الفريق من كازاخستان تفكيك بعض العقبات لتسهيل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والتي تتعلق بتعديل التعريفية والأنظمة والممارسات المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالشركات الحكومية. ولا تزال هناك العديد من القضايا الفنية الأخرى التي يتعين العمل على حلها.

ويقتضي تعديل التعريفية إزالة الاختلافات بين الاتفاقيات الثنائية بشأن النفاذ إلى الأسواق التي تفاوضت بشأنها كازاخستان مع أعضاء منظمة التجارة العالمية ولائحة التزامات روسيا والتعريفية الخارجية المشتركة في الاتحاد الجمركي بين روسيا البيضاء وروسيا وكازاخستان.

وهناك العديد من القضايا الأخرى المتعلقة بالشركات الحكومية وحجم وإدارة حصص التعريفات والرسوم على التصدير والأفضليات التمييزية فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة واللوائح الفنية وتدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة والتي ينبغي العمل على حلها.

عرف الاجتماع المتعدد الأطراف بشأن الزراعة الذي ترأسته سكرتارية منظمة التجارة العالمية تطورات إيجابية. حيث التزمت كازاخستان في اقتراحها المعدل حول الزراعة، والذي سيتم تأكيده لاحقا في مجموعة من وثائق الانضمام، التزمت بتعزيز دعمها للصادرات من الصفر بمجرد انضمامها للمنظمة مع مراجعة وتخفيض إجراءات الدعم التي تؤثر سلبا على التجارة.

وأكدت السيدة زانار إيتزانوفا وزيرة التكامل الاقتصادي لكازاخستان على عزم بلادها على استكمال المفاوضات من أجل انضمامها خلال المؤتمر الوزاري التاسع وتعهدهت بتكثيفها.

يرتبط تحديد تاريخ الاجتماع القادم لفريق العمل بتقديم المعلومات الفنية اللازمة حول القضايا العالقة في إطار المفاوضات.

خلال السنة المعنية، عقد فريق العمل المكلف بمتابعة انضمام كازاخستان أربعة جولات من المفاوضات (مارس، يونيو، يوليو، أكتوبر). ولقد تم توزيع الصيغة الأخيرة من تقرير فريق العمل في سبتمبر 2013. ولم يقع إقحام مشروع الفصلين حول " السياسات الزراعية" و"التدابير الصحية والصحة النباتية" ضمن مشروع التقرير. ويتم الآن النظر في هذين المشروعين في إطار الاجتماعات المتعددة الأطراف المنعقدة برئاسة سكرتارية المنظمة. وبخصوص موضوع الزراعة قدمت بعثة كازاخستان في سبتمبر 2013 مقترحات معدلة يتم على أساسها حاليا التفاوض مع ممثلي الدول الأعضاء. وفي خصوص المفاوضات الثنائية حول النفاذ إلى الأسواق والاتفاقيات الثنائية بشأن السلع فقد تم إيداع 14

اتفاقية ثنائية لدى سكرتارية المنظمة تتعلق بالخدمات.

ومن جانب آخر، تجري كازاخستان حاليا مشاورات مع ممثلي الدول الأعضاء حول المسائل الفنية المتعلقة بمشروع ترميز لائحة الخدمات. عندما تتلقى سكرتارية المنظمة مشروع لائحة الخدمات من " أستانا" ستقوم حالا بتوزيعه على الدول الأعضاء الموقعة وتطلب إثر ذلك عقد اجتماع للتحري الفني. وبذلك يكون فريق العمل قد بلغ المراحل الأخيرة. وتتمثل أكثر المسائل صعوبة في هذا الانضمام في المقاربة المتعلقة بتعديل التعريفات بالنسبة للتعويضات الناشئة عن هذه التعريفات. كما بقيت مسائل أخرى معلقة من بينها تحديد مقادير المكونات من العناصر المحلية والحصص التعريفية والأفضليات بشأن الضريبة على القيمة المضافة، الزراعة، الرسوم على الصادرات، تدابير الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة والمسائل المتعلقة بالتدابير الصحية والصحة النباتية. وأخيرا تقدم سكرتارية منظمة التجارة العالمية حاليا مساعدة لكازاخستان قصد إعداد مشروع لائحة بشأن اتفاقية حول تكنولوجيا المعلومات.

7- لبنان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام لبنان في 14 أبريل 1999. وقد تم نشر تقرير حول نظام التجارة الخارجية اللبنانية في يونيو 2001، وتم توزيع الأجوبة المتعلقة بالأسئلة المطروحة في شأن المذكرة اللبنانية في يونيو 2002. وعقد فريق العمل اجتماعه الأول في 14 أكتوبر 2002.

وتجري حاليا مفاوضات متعددة الأطراف على أساس تقرير فريق العمل الذي تمت مراجعته والذي تم توزيعه في أكتوبر 2009. كما تجري حاليا مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المراجعة. وقد تم عقد الاجتماع السابع لفريق العمل في أكتوبر 2009.

سوف يعقد فريق العمل اجتماعه عندما تقدم الجمهورية اللبنانية كل المساهمات الضرورية.

8- ليبيا

قامت ليبيا بإيداع طلب رسمي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يوم 25 نوفمبر 2001 (Doc.WTO/ACC/LBY/1). وفي 27 يوليو 2004 وافقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الشروع في المفاوضات مع ليبيا.

لحد الآن لم تقدم ليبيا مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية كما أن فريق العمل لم يعقد بعد اجتماعه الأول.

9- السودان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام السودان يوم 25 أكتوبر 1994 كما تم تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية السودانية في يناير 1999. كما قدم السودان أجوبة على الأسئلة التي طرحت في هذا الشأن في شهر نوفمبر 2000، كما تم طرح مجموعة ثنائية من الأسئلة في يناير 2003. انعقد الاجتماع الثاني لفريق العمل في مارس 2004.

ويتم حالياً إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض الأولية المعدلة المتعلقة بالسلع.

تم إيداع اتفاقيتين ثنائيتين (مع البرازيل والصين) تتعلقان بالإنفاذ إلى الأسواق لدى سكرتاريته المنظمة. وما زالت الإسهامات الثنائية المستحدثة قيد الانتظار خاصة المعلومات التشريعية والدستورية المستحدثة بعد استقلال جنوب السودان سنة 2012. وتستمر السكرتارية في اتصالاتها الفنية مع السودان لضبط المجالات التي تستلزم تقديم وثائق ومعلومات مستحدثة. وما زال انضمام السودان معلقاً.

10- أوزبكستان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام أوزبكستان إلى منظمة التجارة العالمية يوم 21 ديسمبر 1994. وقدمت حكومة أوزبكستان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في سبتمبر 1998 كما تم تقديم أجوبة بشأن بعض الأسئلة المطروحة في أكتوبر 1999. وتم الشروع في مفاوضات ثنائية حول الدخول إلى الأسواق. اجتمع فريق العمل لأول مرة في 17 يوليو 2002.

أجرت أوزبكستان مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق مع الدول الأعضاء المعنية على أساس العروض الأصلية المقدمة في سبتمبر 2005. ولقد انعقد الاجتماع الثالث لفريق العمل في أكتوبر 2005.

11- سوريا

في 30 أكتوبر 2001 تم إيداع طلب انضمام سوريا إلى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية (WT/ACC/SYR/1).

قرر المجلس العمومي إنشاء فريق العمل المكلف بدراسة انضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية في 4 مايو 2010.

لم تقدم الجمهورية العربية السورية لحد الآن مذكرة بشأن نظام تجارتها الخارجية وهي المعنية بالتدابير الإدارية من الفئة واحد «I».

12- جزر القمر

بادرت الجمعية العامة في 9 أكتوبر 2007 بتكوين فريق عمل مكلف ببحث طلب جزر القمر بشأن انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. ولقد منحت الرئيس حق تعيين رئيس فريق العمل بالتشاور مع مختلف الدول الأعضاء في المنظمة وممثلي جزر القمر (WT/ACC/COM/1).

تم توزيع المذكرة القمرية حول التجارة الخارجية يوم 25 أكتوبر 2013 (WT/ACC/COM/3). كما تم تعيين رئيس فريق العمل يوم 18 سبتمبر 2013. وسيقع عقد الاجتماع الأول لفريق العمل حالما تختم جزر القمر الجولة الأولى من الأسئلة والأجوبة مع ممثلي الدول الأعضاء.

الخاتمة:

بالرغم من أن العضوية في منظمة التجارة العالمية لها فوائد وامتيازات جمة فإن المفاوضات حول الانتماء إلى هذه المنظمة تشكل تحدياً كبيراً بالنسبة لكل الحكومات المرشحة للانضمام، خاصة منها البلدان الأقل نمواً. فآليات وشروط الانضمام تفرض القيام بإصلاحات داخلية. فالبلدان الأقل نمواً المرشحة للانضمام لها قدرات فنية ومؤهلات بشرية وموارد مالية محدودة في مواجهة تعقيدات الانتماء للمنظمة العالمية للتجارة.

صادق المجلس العمومي سنة 2012 على توصيات اللجنة الفرعية للبلدان الأقل نمواً قصد الزيادة في تعزيز وترشيد قرار سنة 2002 حول انضمام البلدان الأقل نمواً ليصبح عملياً على أرض الواقع (الخطوط التوجيهية حول انضمام البلدان الأقل نمواً). ولقد تم إعداد هذه التوصيات وفقاً للقرار المصادق عليه من طرف المؤتمر الوزاري الثامن للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد بتاريخ 17 ديسمبر 2011.

تمت المصادقة على قرار المجلس العمومي لسنة 2012 كإضافة للخطوط التوجيهية لسنة 2002 حول انضمام البلدان الأقل نمواً للمنظمة العالمية للتجارة. وفي سنة 2013 تم اعتبار تقديم مساعدة فنية من طرف سكرتارية المنظمة على مقياس البلدان الأقل نمواً المرشحة للانضمام في كافة المراحل عملاً يحظى بكل الأولويات. وقد أمكن القيام بذلك بالاعتماد على آليات تفاعلية مع البعثات المقيمة في جنيف أو في بقية العواصم.

أما البرنامج الصيني لفائدة البلدان الأقل نمواً المرشحة للانضمام للمنظمة فقد ساهم كثيراً في تدعيم قدرات هذه البلدان في المفاوضات. ولحد الآن تم تأهيل قدرات 7 متدربين في إطار هذا البرنامج. وفي سنة 2013 تابعت سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة حوارها مع التجمعات الإقليمية للبلدان الأعضاء في المنظمة والمجموعة الاستشارية للبلدان الأقل نمواً. هناك ثلاثة دول أقل نمواً أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهي: أفغانستان، جزر القمر والسودان.

التقى وزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية في 12 سبتمبر 2012 في ألماتي (كازاخستان) لمناقشة سبل تعزيز الإمكانات التجارية لهذه البلدان وتحديد موقف مشترك بشأن القضايا التجارية الرئيسية الحالية.

ويهدف هذا الاجتماع الذي نظمته حكومة كازاخستان ومكتب الأمم المتحدة للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية) إلى التحضير للمؤتمر المخصص لاستعراض السنوات العشر لبرنامج "ألماتي" الذي سيعقد في 2014.

لا تتوفر البلدان النامية غير الساحلية على أي مدخل أرضي يؤدي إلى البحر وهي معزولة نسبياً عن الأسواق العالمية، بحيث يتحتم عليها تحمل تكاليف النقل تفوق المتوسط وتشارك بشكل محتشم في التجارة الدولية.

ومن بين الدول غير الساحلية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نجد: أفغانستان، أذربيجان، بوركينا فاسو، كازاخستان، قيرغيزيا، مالي، النيجر، أوغندا، أوزبكستان، طاجيكستان، تشاد وتركمانستان.

البلدان	تاريخ إنشاء فريق العمل	رئيس فريق العمل
أفغانستان	13 ديسمبر 2004	هولاندة
الجزائر	17 يونيو 1987	الأورغواي
أذربيجان	16 يوليو 1997	ألمانيا
جزر القمر	9 أكتوبر 2007	-
كازاخستان	6 فبراير 1996	فنلندا
العراق	13 ديسمبر 2004	الأورغواي
إيران	26 مايو 2005	-
لبنان	14 أبريل 1999	فرنسا
ليبيا	27 يوليو 2004	---
السودان	25 أكتوبر 1994	المغرب
سوريا	10 مايو 2010	---
أوزبكستان	21 ديسمبر 1994	المكسيك

المصدر: منظمة التجارة العالمية

ملخص حالات الانضمام الجارية لمنظمة التجارة العالمية (أبريل 2014)

الدولة	الطلب	إنشاء فريق العمل	مذكرة التجارة الخارجية	الاجتماع الأول/والأخير لفريق العمل*	عدد اجتماعات فريق العمل*	عروض السلع		عروض الخدمات		مشروع تقرير فريق العمل**
						العرض الأول	العرض الأخير*	العرض الأول	العرض الأخير*	
أفغانستان	نوفمبر 2004	ديسمبر 2004	مارس 2009	يناير 2011 / يوليو 2013	4	نوفمبر 2012		يونيو 2012		مارس 2014
الجزائر	يونيو 1987	يونيو 1987	يوليو 1996	أبريل 1998 / مارس 2014	12	فبراير 2002	نوفمبر 2013	مارس 2002	أكتوبر 2013	فبراير 2014
أذربيجان	يونيو 1997	يوليو 1997	أبريل 1999	يونيو 2002 / فبراير 2014	11	مايو 2005	سبتمبر 2013	مايو 2005	أكتوبر 2013	ديسمبر 2013
القمر الاتحادية	فبراير 2007	أكتوبر 2007	أكتوبر 2013	التعيين في سبتمبر 2013						
إيران	يوليو 1996	ماي 2005	نوفمبر 2009							
العراق	سبتمبر 2004	ديسمبر 2004	سبتمبر 2005	ماي 2007 / أبريل 2008	2					
ليبيا	يناير 1999	أبريل 1999	يونيو 2001	أكتوبر 2002 / أكتوبر 2009	7	نوفمبر 2003	يونيو 2004	ديسمبر 2003	يونيو 2004	أكتوبر 2009
كازخستان	يناير 1996	فبراير 1996	سبتمبر 1996	مارس 1997 / أكتوبر 2013	18	يونيو 1997	ديسمبر 2004	سبتمبر 1997	يونيو 2004	سبتمبر 2013
أوزبكستان	يوليو 2007	ديسمبر 2007	أبريل 2011	يوليو 2002 / يوليو 2012	1					
سوريا	يونيو 2004	يوليو 2004								
لبنان	ديسمبر 2004	فبراير 2005	مارس 2005	أكتوبر 2005 / يونيو 2013	13	أبريل 2006	نوفمبر 2008	أكتوبر 2006	نوفمبر 2008	أكتوبر 2012
السودان	ديسمبر 1994	ديسمبر 1994	أكتوبر 1998	يوليو 2002 / أكتوبر 2005	3	سبتمبر 2005		سبتمبر 2005		

ملحوظة: * عند تاريخ هذه الوثيقة

** ملخص المستندات، مشروع - تقرير فريق العمل أو أجزاء من مشروع تقرير فريق العمل.

الأحداث المميزة للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية

بالي / إندونيسيا، 3-7 ديسمبر 2013

لقد مكن المؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد في "بالي/ جمهورية إندونيسيا" من الوصول إلى اتفاق حول جميع المسائل المتعلقة بتبسيط التجارة وبمنح البلدان النامية المزيد من الاختيارات للوصول إلى الأمن الغذائي وتنشيط تجارة البلدان الأقل نمواً وبصفة عامة توفير كل العوامل والسبل المؤدية إلى التنمية الشاملة.

شهد هذا المؤتمر حضور حوالي 3500 مشارك، 174 بعثة، 103 وزير، 349 منظمة غير حكومية علاوة عن 275 هيئة إعلامية. استعرض المشاركون المواضيع الآتية: أنشطة المنظمة العالمية للتجارة (البيان الوزاري)، التدابير التي يتعين اتخاذها (انضمام اليمن، المصادقة على قرارات حزمة بالي)، تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر الوزاري العاشر، انتخاب المكتب.

قال بعض المعلقين بخصوص حزمة بالي على أنها أول اتفاقية هامة بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية منذ إنشاء المنظمة سنة 1995 بمقتضى الاتفاقيات الصادرة عن مفاوضات جولة الأورغواي بين سنتي 1986 و 1994. ومن بين الجوانب الهامة في هذه الحزمة المقترحات المتعلقة بتسهيل المبادلات التجارية التي تركز على التخفيض من الإجراءات الإدارية وتسريع الإجراءات في الموانئ.

أما بقية مقترحات الحزمة فهي تركز خاصة على مختلف المسائل المتعلقة بالتنمية بما فيها الأمن الغذائي في البلدان النامية، كما تؤكد أيضاً على القطن وبعض الجوانب الأخرى لفائدة البلدان الأقل نمواً.

تتضمن الحزمة أيضاً التزامات سياسية ترمي إلى تخفيض مستويات دعم صادرات المنتجات الزراعية والحد من الحواجز المعرقة للتجارة عند استيراد المنتجات الزراعية في إطار نظام الحصص.

تسهيل المبادلات:

القرار المتعلق بتسهيل التجارة هو عبارة عن اتفاقية متعددة الأطراف ترمي إلى تسهيل الإجراءات الجمركية وتخفيض كلفة الصفقات عن طريق تسريع مسلسل إبرامها والرفع من أدائها وفعاليتها. سيكون لهذه الاتفاقية القوة الإلزامية وبذلك ستشكل إحدى التغييرات والإصلاحات الجذرية للمنظمة العالمية للتجارة منذ إنشائها سنة 1995.

أما بقية الاتفاقيات التي تم إبرامها فهي تتعلق بالخدمات المالية وخدمات الاتصالات السلوكية واللاسلكية في حين اتفاقية التبادل الحر لمستلزمات تكنولوجيا المعلومات فقد تم إبرامها فقط بين مجموعة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

أما الأهداف المرجوة فهي: تسريع الإجراءات الجمركية، تسهيل المبادلات التجارية، لتصبح أكثر انسيابية وأقل كلفة، تأمين الوضوح والشفافية وفعالية الأداء، الحد من العمل البيروقراطي والفساد المالي والرشوة، الاستفادة من التقدم التكنولوجي. تتضمن الاتفاقية مقترحات تتعلق بالسلع والعبور وبعض المقترحات بشأن البلدان غير الساحلية الراغبة في

القيام بالتجارة عن طريق مواني بلدان الجوار.

تتص بعض جوانب الاتفاقية على مساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا حتى تتمكن من تحديث بنيتها التحتية وتأمين التكوين والتدريب لموظفيها القائمين على الأعمال الجمركية أو لتحمل الكلفة ذات العلاقة بتنفيذ الاتفاقية.

وتشير الإحصائيات إلى أن قيمة المنافع التي قد يجنيها الاقتصاد العالمي قد تبلغ حوالي 400 إلى 1200 مليار دولار من تخفيض كلفة التجارة من 10 إلى 15% و زيادة المبادلات التجارية وتحصيل الإيرادات التي ستخلق بيئة اقتصادية مستقرة ومناسبة لجلب الاستثمار الأجنبي. أما بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي فإن قيمة المنافع التي ستجنيها الدول الأعضاء قد تفوق 75 مليار دولار أمريكي.

إن النص المعتمد في مؤتمر بالي وإن لا يعتبر نهائيا إلا أنه سوف لن يخضع لتغييرات جوهرية حيث ستقع مراجعته وتعديله حتى تكون المصطلحات المستعملة مطابقة للصياغة القانونية المعتمدة. إثر ذلك سيتولى المجلس العمومي المصادقة عليها في أجل أقصاه 31 يوليو 2014.

الزراعة والقطن:

لقد تطلب الجانب المتعلق بالزراعة في حزمة بالي معالجة مسألتين أساسيتين. فقد تم التركيز على حماية برامج حيازة المخزونات العمومية لغاية الأمن الغذائي في البلدان النامية حتى لا يكون محل نزاع قانوني حتى وإن أدى ذلك إلى تجاوز الحد المسموح به للدعم الداخلي الذي يحدث اضطرابا للمبادلات التجارية.

أما الحلول المقترحة فهي ذات صبغة وقتية حيث ركزت المناقشات أساسا على المآل بعد الفترة الانتقالية. وبعد مشاورات تم أخذ قرار بمواصلة العمل بالفترة الانتقالية ريثما يتم الاتفاق على حل نهائي وقار مع ضرورة وضع برنامج عمل لفترة 4 سنوات قصد الوصول إلى الحل النهائي.

أما المسألة الثانية فتتعلق " بتدبير الحصص التعريفية" بمعنى كيفية معالجة بعض حصص الواردات (حصة تعريفية" تستفيد احجام الواردات داخلها" برسوم جمركية ميسرة) عندما تكون الحصص المستعملة دون السقف المحدد. كما اتفقت الدول الأعضاء على المزاجية بين القيام باستشارات وتقديم المعلومات عندما يكون استعمال الحصص دون السقف المحدد. بقيت مسألة لم يقع حلها وتتمثل في تحديد البلدان التي تحتفظ بحقها في عدم تنفيذ هذا النظام لمدة 6 سنوات قادمة ويتعلق الأمر بالبلدان الآتية: " باربادا، السلفادور، الولايات المتحدة الأمريكية، غواتيمالا، جمهورية الدومينيكا.

ومن جانب آخر، لم يطرأ أي تغيير على ثلاثة نصوص مقارنة بالصيغة التي جرى في شأنها التفاوض بجنيف. يتضمن أحد النصوص الثلاثة بعض البرامج المتعلقة بالتنمية واستعمال الأرض إضافة إلى لائحة الخدمات ذات الصبغة العامة التي يمكن استعمالها بدون سقف محدد لأنها لا تحدث اضطرابات في المبادلات.

كما نذكر نضا آخر يشكل بيانا سياسيا صارما يرمي إلى الحد من آلية دعم الصادرات وغيرها من الآليات ذات الأثر المماثل. أما النص الثالث فهو يعالج كيفية تحسين نفاذ القطن

المستورد من البلدان الأقل نمواً للأسواق. كما يعالج أيضاً مسألة المساعدة المقدمة لهذه البلدان لغايات تنموية.

أ- المسائل ذات الصلة بالتنمية

أربعة وثائق لم يطرأ عليها أي تغيير بالنسبة لصيغة جنيف وهي تتعلق بالمسائل الآتية:

- دخول صادرات البلدان الأقل نمواً إلى أسواق البلدان الغنية معفية تماماً من الرسوم الجمركية وبدون الخضوع إلى نظام الحصص. نشير إلى أن العديد من البلدان تطبق هذا المبدأ مع الملاحظة أن القرار المتعلق بهذا الأمر ينص على أن البلدان التي لا تطبق هذا الأمر على المنتجات المصدرة بنسبة 97% على الأقل يتعين عليها الرفع من عدد المنتجات المعفية،
- تطبيق قواعد منشأ تفضيلية ومبسطة بالنسبة للبلدان الأقل نمواً حتى تتمكن من التعرف على منتجاتها بسهولة وتستفيد بالتالي من المعاملة التفضيلية في البلدان المستوردة،
- هناك استثناء بالنسبة للخدمات تستطيع البلدان الأقل نمواً بمقتضاه من إدخال منتجاتها بصفة تفضيلية إلى أسواق الخدمات في البلدان الغنية،
- هناك آلية للمراقبة تتمثل في عقد اجتماعات فضلاً عن آليات أخرى لمراقبة مدى تطبيق المعاملة المتميزة لفائدة البلدان النامية.

قرارات تتعلق بالأشغال العادية للمنظمة العالمية للتجارة

صادق المؤتمر الوزاري على 5 قرارات تتعلق بالأشغال العادية للمنظمة العالمية للتجارة. تتعلق هذه القرارات بالمسائل الآتية:

اتفقت الدول الأعضاء في مجال الملكية الفكرية على عدم تقديم شكاوى (دعاوى) في حالات عدم ثبوت خروقات في إطار فض النزاعات بالمنظمة العالمية للتجارة- فالمصطلح المختصر "عدم ثبوت خروقات" تستعمل للتعبير عن المسألة الفنية المتعلقة بمعرفة وجود أسباب أو عدم وجود أسباب قانونية للشكوى (الدعوى) لفقدان حقوق مرتقبة في إطار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حول الملكية الفكرية، وذلك حتى في الحالات التي لم يثبت فيها خرق لمقتضيات الاتفاقية،

تم الاتفاق على تمديد مماثل في مجال التجارة الإلكترونية: ويتمثل الاتفاق في عدم توظيف رسوم واردات على البث الإلكتروني. ويشجع برنامج العمل على مواصلة المباحثات حول التجارة الإلكترونية في أفق تعزيز التجارة والتنمية والتكنولوجيا الحديثة.

قرر الوزراء منح عناية خاصة للمسائل المتعلقة بالاقتصاديات الصغرى. وقد تم توجيه تعليمات للجنة التجارة والتنمية للتداول في شأن المقترحات المتعلقة بالاقتصاديات الصغرى وتقديم توصيات في هذا الشأن للمجلس العمومي،

أكد الوزراء على التزاماتهم المتعلقة بتقديم المساعدة من أجل التجارة وهي مبادرة غايتها مساعدة البلدان النامية وخاصة البلدان الأقل نمو في مجال الاحتراف بالتجارة. وقد أثنى الوزراء على التقدم الحاصل منذ انطلاق هذه المبادرة سنة 2005 وقد أنيطت بالمدير العام مهمة تقديم الدعم لهذا البرنامج.

كلف الوزراء بعثات بلدانهم المعتمدة بجنيف بمواصلة بحث العلاقة بين التجارة ونقل التكنولوجيا وتقديم توصيات إن اقتضى الحال في هذا الأمر تتعلق بالتدابير التي يمكن اتخاذها لتكثيف فوائد التكنولوجيا في البلدان النامية. ويوجد هذا التكليف في بيان الدوحة لسنة 2001.

سوف تدخل الاتفاقية المعدلة لمنظمة التجارة العالمية بشأن الصفقات العمومية حيز التنفيذ في 6 أبريل 2014، أي عامان بعد المصادقة على بروتوكول تعديل الاتفاقية في مارس 2012.

تنفيذ حزمة بالي

- تطبيق قرارات بالي
- تحضير برنامج عمل حول المسائل المتبقية ذات الصلة ببرنامج الدوحة للتنمية

● تسهيل المبادلات

العهد

- إنشاء لجنة مهمتها تحضير المبادلات ذات العلاقة بالمجلس العمومي مفتوح لمشاركة كل الدول الأعضاء للقيم بالمهام التي قد تكون ضرورية لتأمين دخول الاتفاقية حيز التنفيذ على وجه السرعة وإعداد الترتيبات لحسن عمل وأداء الاتفاقية من حين دخولها حيز التنفيذ،

- ثلاثة وظائف،

- دراسة الاتفاقية من الوجهة القانونية،

- صياغة بروتوكول التعديل حتى يتسنى إدراج الاتفاقية في الملحق IA من الاتفاقية المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة،

- تلقي الإشعارات المتعلقة بالالتزامات من الفئة "أ"،

- آخر أجل 31 يوليو 2014،

اللجنة التحضيرية حول تسهيل المبادلات:

- الاجتماع الأول: 31 يناير 2014،

- الرئيس: السفير إيستوبان كونيخوس (من الفلبين)،

- المجلس العمومي: 14 مارس 2014،

تقرير الرئيس: اعتماد برنامج العمل وبرنامج الاجتماعات. بداية الأشغال بدراسة الجانب القانوني من الاتفاقية على أساس مقترحات الدول الأعضاء.

- بعض ردود الفعل،
- التذكير بأن دراسة الجانب القانوني يجب أن يكون شكليا ولا يؤثر في شيء محتوى

الاتفاقية،

- توضيح مواقف البلدان في طور الانضمام إزاء الاتفاقية،

الأعمال لفائدة الدول النامية

- تستمر السكرتارية في تنفيذ برنامجها المتعلق بتقييم الحاجيات،
- يتعين بصفة باتة على الدول الأعضاء النامية أن تضبط احتياجاتها من أشكال الدعم في أفضل الآجال،
- تستعد الدول الأعضاء المانحة والجهات المانحة لتقديم الدعم الكامل لتسهيل المبادلات،
- أهمية ترتيب الأولويات التي تم ضبطها من خلال تقييم الحاجيات وذلك بمساعدة القيمين على الجانب المالي.

❖ الزراعة

● المنافسة على مستوى الصادرات

- تحسين الشفافية، استبيان السكرتارية،
- المناقشات السنوية/ يونيو (وكذلك سنة 2015)،
- يتعين على الدول الأعضاء متابعة الأشغال في إطار اللجنة.

● تدبير الحصص التعريفية

- يتعين على لجنة الزراعة دراسة ومراقبة تنفيذ مذكرة الاتفاقية.
- تبقى المراقبة في إطار آلية عدم تجاوز سقف الاستعمال المحدد للحصص التعريفية وقفا على ما تقدمه الدول الأعضاء من معلومات وبيانات.

● الاحتفاظ بمخزونات عمومية من المواد الغذائية حرصا على توفير الأمن الغذائي،

- برنامج عمل لجنة الزراعة قصد تقديم توصيات لإيجاد حلول دائمة،
- يرفع المجلس العمومي تقريرا للمؤتمر الوزاري،
- مناقشات انطلقت منذ اجتماع 29 يناير.

❖ التنمية ومسائل تتعلق بالبلدان الأقل نموا

● الاستثناء بشأن بالخدمات.

أعمال المتابعة

- تقدم البلدان الأقل نموا طلبات جماعية لضبط القطاعات وآليات التوريد المفضلة لديها للقيام بالتصدير،
- بعد ستة أشهر يعقد اجتماع على أعلى المستويات حيث يتعين على ممثلي الدول

الأعضاء أن يكونوا على استعداد لتقديم بيانات حول التفضيلات التي يرغبون في تقديمها للبلدان الأقل نمواً،

- مجلس الخدمات/ مسلسل الغاية منه توفير الأسباب الكفيلة بتنفيذ الاستثناء، التفقد الدوري، تقديم التوصيات حول التدابير التي يتعين القيام بها لتسهيل التنفيذ.

اجتماع غير رسمي لمجلس الخدمات لانطلاق المسلسل / 12 فبراير 2014.:

- مناقشات حول الإجراءات،

- طلب المزيد من المعلومات من طرف البلدان الأقل نمواً حول القطاعات والآليات والأسواق المستهدفة،

- المبادرة بالحوار حول الأفضليات الممكنة قبل تقديم الطلبات الجماعية،

- تقديم الطلبات الجماعية قبل الصيف.

❖ التنمية/ مسائل تتعلق بالبلدان الأقل نمواً

دخول المنتجات للأسواق معفية من الرسوم الجمركية وبدون الخضوع لنظام الحصص:

- القيام بتفقد سنوي يليه تقرير يقدم إلى المجلس العمومي،

- السكرتارية/ تقرير حول دخول المنتجات إلى الأسواق معفية من الرسوم الجمركية،

- المجلس العمومي / تقرير MC 10.

● قواعد المنشأ التفضيلية:

- الإشعار/ التدقيق من طرف لجنة قواعد المنشأ يلي ذلك تقرير يقدم للمجلس العمومي.

● القطن:

- مناقشات متميزة في إطار الحصص الاستثنائية للجنة الزراعة/ مرتين في السنة،

- تقارير دورية مقدمة من طرف المدير العام تتعلق بالمساعدات المخصصة لدعم جهود التنمية وكذلك حول التقدم الحاصل في الجانب التجاري/ في كل مؤتمر الوزاري.

● آليات المراقبة المتعلقة بالمعاملة الخاصة والمتميزة.

- دورات متميزة للجنة التجارة والتنمية (مرتين في السنة)- إعادة التدقيق بعد مرور 3 سنوات من الاجتماع الأول.

يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التفكير في المسائل الآتية لتحضير ما بعد بالي:

- التزام موحد ونتائج جزئية يتعين أخذها بعين الاعتبار،

- ماهي المسائل الأساسية في البرنامج التنموي للدوحة؟

- ما هي أولويات البلدان؟

- ما هي المقاربات الجديدة التي يتعين توضيحها ؟
- أسس المفاوضات والآليات التي يتعين اتباعها؟
- ما هي طموحات بلدان منظمة التعاون الإسلامي ؟
- كيفية مواجهة التحديات الجديدة التي تواجه بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

الاجتماع الاستشاري لوزراء التجارة ورؤساء بعثات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي / بالي- جمهورية إندونيسيا - : 2 ديسمبر 2013.

شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في أشغال الاجتماع الاستشاري لوزراء التجارة ورؤساء بعثات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد ببالي- جمهورية إندونيسيا يوم 2 ديسمبر 2013 الذي نظّمته مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على هامش انعقاد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية. ولقد مثل المركز في هذه التظاهرة السيد ممدو بوكار سال رئيس قسم الدراسات والتدريب وحضرها زهاء 30 وزيرا ورئيس بعثة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فضلا عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز الأبحاث الإحصائية والتجارية والاقتصادية والتدريب للبلدان الإسلامية ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز الجنوب وشبكة العالم الثالث.

أخذ الكلمة خلال هذا اللقاء أكثر من 25 وزير ورئيس بعثة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي للتأكيد على مواقف بلدانهم في خصوص المسائل التي ستقع إثارتها خلال اجتماع بالي. كما أكدوا أيضا على المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية وانطلاق جولة جديدة من المفاوضات حول الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2014. وقد أعرب المشاركون عن أملهم في عقد اجتماع استشاري آخر للتداول في شأن مرحلة ما بعد بالي.

أخذ الكلمة ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة حيث قرأ على مسامع الحضور الكريم نص الكلمة الموجهة من طرف المدير العام للمركز إلى المشاركين في هذا الاجتماع. وقد أوضح في كلمته أهمية المساعدة الفنية التي يقدمها المركز للدول الأعضاء منذ عدة سنوات، لهذا لا بد من النظر في إمكانية منح المركز صفة ملاحظ دائم في اجتماعات المنظمة العالمية للتجارة وتنظيم اجتماعا يضم فريقا من الخبراء من بلدان منظمة التعاون الإسلامي لمتابعة برنامج العمل لما بعد بالي وذلك بالمملكة المغربية سنة 2014.

خلال هذا الاجتماع، قام ممثل المركز بتوزيع التقرير الذي أعده المركز حول المسائل المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة على جميع المشاركين.

القسم الثاني

أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التعاون الإسلامي

بخصوص المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الدائرة في إطار منظمة التجارة العالمية سيستمر المركز الإسلامي لتنمية التجارة في بذل مجهوداته للتنسيق بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال المفاوضات المقبلة لمنظمة التجارة العالمية.

ويقدم المركز المساعدة الفنية الضرورية للدول الأعضاء خاصة منها الدول الأقل نمواً وذلك بمددها بالدعم والخبرة اللازمتين في المفاوضات وتنفيذ النتائج بتوفير الخبرة والاستشارة.

ومن جهة أخرى، يعتزم المركز الإسلامي لتنمية التجارة تنظيم عدة ندوات ولقاءات بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي لتقييم رهانات المفاوضات ومعرفة تأثيراتها على السياسات التجارية واقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما سيقوم المركز بنشاطات للتعريف بالمواضيع الجديدة التي تدور حولها المفاوضات مثل المنافسة وتسهيل المبادلات والتجارة الإلكترونية الخ.

سيشارك في هذه الأنشطة ممثلو الدوائر الحكومية المعنية وكذلك القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وللتذكير، فإن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وبقية المؤسسات التابعة للمنظمة ومن بينها المركز الإسلامي لتنمية التجارة قد عملت خلال الاجتماع المنعقد بجدة في 5 مارس 2006 والمخصص لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الاستثنائي الثالث لمنظمة التعاون الإسلامي (المنعقد بمكة المكرمة في ديسمبر 2005) على إعداد برنامج لتنفيذ القرارات الصادرة عن هذه القمة. أما في ميدان المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فقد طلب المشاركون في الاجتماع من كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية العمل على متابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية والإسهام في بلورة مواقف موحدة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إزاء المفاوضات.

1 - مائدة مستديرة حول "مفاوضات منظمة التجارة العالمية ورهاناتها بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي":

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة واللجنة المغربية التابعة لغرفة التجارة العالمية بالتعاون مع المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات مائدة مستديرة حول "مفاوضات منظمة التجارة العالمية ورهاناتها بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" وذلك يوم 18 سبتمبر 2007 بالدار البيضاء.

تهدف هذه التظاهرة إلى جمع فعاليات المجتمع المدني وممثلي الدوائر الحكومية المكلفة بملف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للإطلاع على الوضع الراهن للمفاوضات الجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة وتقييم تأثيراتها المحتملة على جولة الدوحة

2 - ورشة عمل أقاليمية حول "العلامات الجغرافية" أنقرة، 3-4 أبريل 2008.

نظم المكتب التركي للبراءة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بالاشتراك مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية والبنك الإسلامي للتنمية "ورشة عمل أقاليمية حول العلامات الجغرافية بأنقرة /الجمهورية التركية / يومي 3 و 4 أبريل 2008. يأتي تنظيم هذه التظاهرة في إطار تنفيذ برنامج عمل كل من المكتب التركي للبراءة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بشأن تدعيم قدرات المؤسسات المصادق عليه من قبل المؤتمر الثاني حول "التعاون الفني بين مكاتب الملكية الصناعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" المنعقد بالدار البيضاء من 11 إلى 13 يوليو 2007.

ترمي هذه الورشة إلى إعلام المشاركين بمجال تنفيذ تدابير حماية البيانات الجغرافية حتى يستأنسوا بمقتضيات الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتدابير حماية هذه الحقوق. كما تستعرض هذه الورشة أمثلة نموذجية مطبقة في بعض البلدان وتعرف بالمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال. كما تشكل هذه الورشة أيضا منبرا للنقاش بين المسؤولين عن الأجهزة المكلفة بتسجيل وإدارة العلامات الجغرافية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفرصة للمشاركين لتبادل وجهات النظر والتجارب مع أهل الخبرة والاختصاص في المنظمات الدولية المعنية مثل المنظمة الدولية للملكية الفكرية والمكتب الوطني للمنشأ والجودة في فرنسا.

شهدت هذه الورشة مشاركة زهاء 10 بلدان : بنغلاديش، بنين، غينيا، المغرب، موزامبيق، أوزبكستان، أوغندا، السودان، السنغال، تركيا واليمن.

3 - ندوة تدريبية حول "استفادة الدول النامية من مرونة اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية"، 9-12 يونيو 2008، الدار البيضاء - المملكة المغربية.

في إطار برنامج عمل البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بالمساعدة الفنية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قصد المساهمة في تأهيل الكفاءات البشرية لمؤسساتها، نظم البنك الإسلامي للتنمية بالاشتراك مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة وبالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة للمملكة المغربية ندوة تدريبية حول "استفادة الدول النامية من مرونة اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية" وذلك من 9 إلى 12 يونيو 2008 بالدار البيضاء بالمملكة المغربية.

تهدف هذه الندوة إلى إفادة المشتركين بالمرونة التي يخولها تنفيذ الاتفاقية حول جوانب الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة والوسائل الموضوعة لفائدة البلدان النامية للاستفادة منها في تحقيق أهدافها التنموية. ولقد كانت هذه الندوة مناسبة لدراسة تأثيرات اتفاقيات التبادل الحر الثنائية والإقليمية على قدرات البلدان النامية في الاستفادة الفعلية من هذه المرونة خاصة في مجال حماية الصحة العمومية والموروث من المعارف التقليدية.

تمكن المشاركون خلال أشغال الندوة من تبادل وجهات النظر حول الممارسات التي تشكل

إعاقات للمنافسة وعلاقة الاتفاقية بالمعاهدة المتعلقة بالتنوع الحيوي وحماية الموروث من المعارف التقليدية وكذلك تأثيرات هذه الاتفاقية على السياسات الوطنية في مجال حقوق الملكية الفكرية. كما شكلت هذه الندوة أيضا مناسبة للتباحث في شأن حاجيات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في مجال المساعدة الفنية.

شارك في هذه الندوة زهاء 50 مسؤول يمثلون 21 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إضافة إلى خبراء من مختلف المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة ساهموا في تنشيط مختلف مواضيع هذه الندوة.

4 - ندوة حول تجارة الخدمات -. الدار البيضاء، 15-18 يونيو 2009.

بناء على دعوة من مكتب التعاون لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية شارك المركز الإسلامي للتنمية في أشغال الندوة حول الخدمات التي نظمها مكتب التعاون للبنك الإسلامي للتنمية من 15 إلى 18 يونيو 2009 بالدار البيضاء برعاية وزارة التجارة الخارجية للمملكة المغربية.

قدم المركز الإسلامي لتنمية التجارة خلال هذه الندوة عرضا حول تأثيرات المفاوضات في قطاع الخدمات على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

5 - ندوة حول الحواجز غير التعريفية وتداعياتها على تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تونس، 5-7 أكتوبر 2009.

شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة بصفة فعالة في أشغال الندوة حول الحواجز غير التعريفية وتأثيراتها على تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة بتونس من 5 إلى 7 أكتوبر 2009. تم تنظيم هذه الندوة من طرف مكتب التعاون التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع الوكالة التونسية للتعاون الفني.

تهدف هذه الندوة إلى ضبط وتصنيف الحواجز غير التعريفية قصد العمل على وضع إستراتيجية غايتها تقليص أو حتى إزالة الحواجز غير التعريفية لتسهيل التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

شارك في هذه الندوة ممثلو زهاء 36 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و 6 منظمات إقليمية ودولية.

- اليوم الأول: تم خلاله التعريف بالحواجز غير التعريفية (التعريف، النوع، التصنيف) ؛
- اليوم الثاني: التجارب الدولية والإقليمية في مجال الحواجز غير التعريفية ؛
- اليوم الثالث: تجربة جامعة الدول العربية والجمهورية التونسية في مجال الحواجز غير التعريفية. بعد ذلك تم القيام بملخص لمختلف المداخلات التي تم تقديمها.

ولقد أوصى ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة بضرورة إنشاء لجنة متابعة للحواجز غير التعريفية وتدعيم عمل المرصد حول الحواجز غير التعريفية الذي أنشأه المركز منذ سنة 2001 وفقا للقرارات الصادرة عن الدورة الوزارية السابعة عشرة للجنة الكومسيك والتوصيات الصادرة عن الندوة التي نظمها المركز حول الحواجز غير التعريفية في يونيو

6 - ندوة حول "انتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية على النظام التجاري المتعدد الأطراف"- الدار البيضاء 16-19 فبراير 2010.

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب التنسيق التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ندوة حول "انتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية على النظام التجاري المتعدد الأطراف" وذلك من 16 إلى 19 فبراير 2010 بالدار البيضاء- المملكة المغربية.

تهدف هذه الندوة إلى الاضطلاع على التفاعلات الحالية بين التوجهات القائمة بين النوازع الإقليمية والمتعددة الأطراف. وقد شهدت هذه التظاهرة مشاركة حوالي 30 دولة و 10 خبير من المستوى الدولي والإقليمي.

7 - ندوة إقليمية حول " سياسة المنافسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الوضع الراهن وآفاق المستقبل" تونس: 22-24 فبراير 2010.

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالاشتراك مع وزارة التجارة والصناعات التقليدية للجمهورية التونسية وبالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتكوين (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) ندوة إقليمية حول "سياسة المنافسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الوضع الراهن وآفاق المستقبل"، وذلك من 22 إلى 24 فبراير 2010 بتونس العاصمة.

تهدف هذه الندوة إلى الإطلاع على آخر مستجدات حقوق وسياسات المنافسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبحث الوسائل الكفيلة بتنمية وتطوير حقوق المنافسة قصد تسهيل التجارة والاستثمار بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كما ترمي أيضا إلى بحث سبل انطلاق العمل ببرنامج للتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ميدان حقوق وسياسات المنافسة.

وتتلخص أهداف الندوة في:

- تدريب المشاركين في الندوة على استعمال حقوق وسياسات المنافسة واعتماد الإصلاحات الضرورية في هذا الميدان،
- توضيح ضرورية وضع تشريع وطني لضبط مفهوم المنافسة وأدوات عملها أو لجعل القوانين القائمة تتلاءم مع المفهوم الصحيح للمنافسة،
- تقريب المفاهيم والمبادئ الأساسية لسياسة المنافسة من المشاركين في الندوة وتوضيح علاقتها الجدلية مع مختلف قطاعات السياسة الاقتصادية الوطنية،
- شرح آليات ومناهج الرقابة على مختلف جوانب قواعد المنافسة،
- تمكين المشاركين من وسائل الحصول على المعلومات حول تطور الهياكل القانونية وعمل المؤسسات في هذا المضمار،
- مقارنة التشريعات القائمة حتى تتضح رؤية المراحل الأساسية للإصلاحات التي يتعين إجراؤها في السياسة الوطنية للمنافسة.

شهدت هذه الندوة مشاركة زهاء 20 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. أشرف على إدارة هذه الندوة نخبة من الخبراء الدوليين (الأنكتاد، البنك الدولي، منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية)، وخبراء من أهل الاختصاص في الأجهزة القائمة على سياسة المنافسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي علاوة عن خبراء المركز الإسلامي لتنمية التجارة.

8 - ندوة حول " انتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية في النظام التجاري المتعدد الأطراف " أبو ظبي / الإمارات العربية المتحدة 17-19 مايو 2010.

شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة بصفة فعالة في تنشيط أشغال الندوة حول "انتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية في النظام التجاري المتعدد الأطراف" التي نظمتها وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 17 إلى 19 مايو 2010 بأبو ظبي بالاشتراك مع مكتب التعاون التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وشاركت في هذه الندوة حوالي 30 دولة و 10 خبراء دوليين وممثلين عن المنظمات الإقليمية، وهي تهدف إلى استعراض تفاعل التوجهات الإقليمية والمتعددة الأطراف في هذا المجال.

9 - ندوة حول تسهيل التجارة/ دمشق الجمهورية العربية السورية 6-8 يوليو 2010.

نظم قسم التعاون التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالاشتراك مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة ندوة حول "تسهيل التجارة بين الدول العربية واندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف" وذلك خلال الفترة من 6 إلى 8 يوليو 2010 بدمشق العاصمة السورية.

وبهذه المناسبة قدمت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي (البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة) والهيئات التابعة للأمم المتحدة (منظمة التجارة العالمية، الأنكتاد، مركز التجارة الدولي) وجامعة الدول العربية ووزارة التجارة الخارجية السورية أوراق عمل تتعلق بمواضيع الندوة.

وللإشارة، فإن المركز الإسلامي لتنمية التجارة قدم ورقة عمل بعنوان "تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الوضع الراهن وآفاق المستقبل"، وهي تتضمن توصيات تحث على تحسين مناخ الاستثمار وتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

هذا، وقد تم استعراض التجارب الوطنية ومنها التجربة السورية وبعض الدول العربية الأخرى خلال هذه الندوة.

10 - مؤتمر إسطنبول حول "تقييم حاجيات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال قانون وسياسة المنافسة"، إسطنبول- الجمهورية التركية، 21-22 نونبر 2011

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالاشتراك مع الهيئة التركية للمنافسة وبالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية "مؤتمر إسطنبول حول تقييم حاجيات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال قانون وسياسة المنافسة" وذلك من 21 إلى 22 نونبر 2011 في إسطنبول، الجمهورية التركية.

شارك في هذا المنتدى 50 ممثلاً عن 28 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الآتية: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أذربيجان، بنين، بوركينا فاسو، الكامبيون، مصر، غامبيا، إندونيسيا، إيران، الأردن، كازاخستان، قيرغيزيا، ماليزيا، المغرب، باكستان، قطر، السنغال، سيراليون، دولة فلسطين، السودان، سوريا، تونس، تركيا، أوزبكستان واليمن. كما حضرت المنتدى 4 دول بصفة مراقب (البوسنة والهرسك، روسيا الاتحادية، دولة قبرص التركية وكوسوفا، وكذلك المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومكتب التنسيق للكومسيك، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية).

شكل هذا المؤتمر أرضية "تقييم الحاجيات" لتحقيق مشروع "المساعدة الفنية في مجال قانون وسياسة المنافسة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

11- ندوة حول "انتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية وتأثيراتها على مسارات الاندماج الإقليمي بالمنطقة العربية" 4-6 يونيو 2012، الدار البيضاء- المملكة المغربية

في إطار تنفيذ برامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة المتعلقة بالمساعدة الفنية ذات الصلة بقضايا منظمة التجارة العالمية نظم الجانبان ندوة حول "انتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية وتأثيراتها على مسارات الاندماج الإقليمي بالمنطقة العربية" وذلك من 4 إلى 6 يونيو 2012 بالدار البيضاء-المملكة المغربية.

تهدف هذه الندوة إلى استعراض تأثيرات الاتفاقيات التجارية الإقليمية على السياسات التنموية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واستخلاص دروس عملية تتعلق بمختلف الاختيارات المطروحة أمام مسلسل الاندماج الإقليمي.

عرفت هذه الندوة مشاركة منظمات إقليمية ودولية (منظمة التجارة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز التجارة العالمية، اتحاد المغرب العربي، الوحدة الفنية لاتفاقية أكادير).

كما شاركت في الندوة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التالية: المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المملكة المغربية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، جمهورية السودان، الجمهورية التونسية.

تباحث الخبراء في المحاور التالية:

1. تحليل العلاقة الرابطة بين البند 24 من اتفاقية الغات وقوانين منظمة التجارة العالمية المتعلقة باتفاقيات الاندماج الاقتصادي الإقليمي؛
2. دراسة هذا الاقبال المتزايد على الاتفاقيات التجارية الإقليمية ومدى تأثيره على إمكانية انضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف والوفاء بالتعهدات التي تم القيام بها في إطار منظمة التجارة العالمية.

3. استعراض الفرص والتحديات التي تفرضها هذه الاتفاقيات على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
4. دراسة الظروف الملائمة والاستراتيجيات الوطنية اللازمة للاستفادة من الاندماج الاقليمي.
5. استعراض وتحليل التجارب التي مرت بها بعض الاتفاقيات الإقليمية والعربية والافريقية.
6. تقديم خبرات وطنية تتعلق بالمفاوضات الحالية بشأن الاتفاقيات الإقليمية والثنائية.

12 ندوة تدريبية في مجال التجارة الدولية والإسلامية لفائدة أطر وزارة التجارة لجمهورية العراق، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 26-30 يونيو 2012

في إطار برنامج المتعلق بالمساعدة الفنية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ندوة تدريبية في مجال التجارة الدولية والإسلامية لفائدة أطر وزارة التجارة لجمهورية العراق، وذلك من 26 إلى 30 يونيو 2012 بمقر المركز بالدار البيضاء- المملكة المغربية.

وبهذه المناسبة قدم المركز ما يلي:

- أنشطة منظمة التعاون الإسلامي وبرنامج العمل العشري ؛
- التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي: الوضع الراهن والآفاق ؛
- إعداد دراسات ميدانية؛
- شبكة هيئات تنمية التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ؛
- تنمية التجارة ؛
- دور المعلومات التجارية في تنمية التجارة ؛
- نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ؛
- المسائل المتعلقة بالمفاوضات التجارية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛
- أنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

خلال هذه الندوة أعربت الأطر العراقيون عن اهتمامهم باتفاقية نظام الأفضليات التجارية في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين التابعين لها وتعهدوا ببحث سلطات جمهورية العراق للتوقيع والمصادقة على هذه الاتفاقية في المستقبل القريب.

13- ندوة حول تحرير التجارة الخارجية وأنظمة الدفاع التجاري في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي- الدار البيضاء 26-28 سبتمبر 2012.

وفقا لبرنامج عمله لسنة 2012 المصادق عليه من قبل الدورة الثامنة والعشرين لمجلس إدارته نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالاشتراك مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة للمملكة المغربية ندوة حول "تحرير التجارة الخارجية وأنظمة الدفاع التجاري في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" من 26 إلى 28 سبتمبر 2012 بالدار البيضاء بالمملكة المغربية.

تهدف هذه الندوة إلى:

• تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الدفاع التجاري،

• استعراض استراتيجيات الدفاع التجاري في إطار نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي وكذلك الاستراتيجيات المتداولة على المستوى الإقليمي والدولي.

شارك في هذه الندوة ممثلو الدول الأعضاء الآتية: الجزائر، بنين، بركينا فاصو، الكامرون، كوت ديفوار، مصر، غينيا، مالي، المغرب، موريتانيا، النيجر، السنغال، تونس، تركيا. كما شاركت الدول الآتية بناء على دعوة خاصة: بلجيكا، اسبانيا، فرنسا، ومكتب الخبرة "كنج أند سبالدينج بجنيف King and Spalding".

كما شاركت أيضا المنظمات الإقليمية والدولية الآتية: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المنظمة العالمية للتجارة، المفوضية الأوروبية، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، اتحاد المغرب العربي، الوحدة التقنية لاتفاقية أكادير.

14- ندوة حول سياسات الملكية الصناعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي / أنقرة- الجمهورية التركية 8-9 نوفمبر 2012.

نظم المعهد التركي للبراءة والمنظمة الدولية للملكية الفكرية والوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة. الندوة حول " سياسات الملكية الصناعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي " المنعقدة بأنقرة بالجمهورية التركية يومي 8 و 9 نوفمبر 2012.

شاركت في هذه الندوة المؤسسات والمنظمات الآتية: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الكومسيك/ مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، المنظمة الدولية للملكية الفكرية، منظمة التعاون الاقتصادي.

كما شاركت 25 دولة وهي: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، العربية السعودية، أذربيجان، بنغلاديش، مصر، الإمارات العربية المتحدة، إيران، الأردن، كازاخستان، كيرجستان، مالي، المغرب، عمان، أوغندا، باكستان، قطر، السودان، طاجكستان، تونس، تركيا، البوسنة والهرسك. وبصفة ملاحظ : اليابان وألمانيا.

بعد الكلمات الافتتاحية، استعرض المشاركون برنامج الاجتماع الذي تضمن أوراق العمل الآتية:

- ورقة عمل حول البنية التحتية والابتكار/ مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة - تركيا
- استراتيجيات سياسات الملكية الصناعية للتنمية في البلدان العربية/ من تقديم السيدة دليلا حمو / المنظمة العالمية للملكية الفكرية،
- حالة ميدانية للتعاون بين الحكومة والجامعات والقطاع الخاص باليابان لتثمين نتائج البحوث،
- استراتيجيات حماية الملكية الصناعية في المجال القانوني بألمانيا،
- النشاطات المستجدة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية : البلدان الأوروبية وبلدان آسيا الوسطى.

وقد تم تخصيص اليوم الثاني لدراسة مواضيع تتعلق بمنظمة التعاون الإسلامي مع التركيز على سياسة نقل التكنولوجيا والعلوم في تركيا. تم خلال هذه الحصة تبادل المعلومات بين الخبراء حول التجارب الوطنية مع التأكيد على تدعيم القدرات بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي وبعض البلدان مثل اليابان وألمانيا. تخللت هذه الندوة زيارة ميدانية للقرب التكنولوجي لجامعة العلوم التقنية للشرق الأوسط. كما تم على هامش هذه الندوة عقد اجتماع بين بلدان التعاون الاقتصادي لبحث إشكالية التعاون في ميدان الملكية الفكرية.

15- ندوة تدريبية حول نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي والمسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية- بغداد / جمهورية العراق 17-19 مارس 2013.

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ندوة للتعريف بنظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المصاحبين له والمسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية لفائدة أطر وزارة التجارة وغرفة التجارة والصناعة لجمهورية العراق وذلك من 17 إلى 19 مارس 2013 ببغداد.

وقد تمحورت أوراق عمل المركز حول المواضيع الآتية:

- المقترضات الأساسية للاتفاقية حول نظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المصاحبين لها،
- هيكل ومنهجية المفاوضات،
- الاتفاقية حول نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية،
- التأثير المحتمل لهذه الاتفاقية على الاقتصاد العراقي.

شاركت في هذه الندوة العديد من الأطر العراقية من القطاعين العام والخاص.

16- ندوة حول المفاوضات المتعددة الأطراف لتجارة الخدمات ومساهمتها في تنمية التبادل التجاري بالمنطقة العربية، الدار البيضاء، 22-24 أبريل 2013

في إطار برامج المساعدة الفنية بشأن المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التجارة العالمية تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة للمملكة المغربية ندوة حول "المفاوضات المتعددة الأطراف لتجارة الخدمات ومساهمتها في تنمية التبادل التجاري بالمنطقة العربية" وذلك من 22 إلى 24 أبريل 2013 بالدار البيضاء.

عرفت هذه الندوة مشاركة أطر من الوزارات المكلفة بالتجارة الخارجية للدول العربية وخبراء من مؤسسات إقليمية ودولية (منظمة التجارة العالمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مركز التجارة العالمي، الاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية، اتحاد المغرب العربي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الوحدة الفنية لاتفاقية أكادير...).

تهدف هذه الندوة إلى استعراض آثار الاتفاقيات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف على تجارة الخدمات للدول العربية واستخلاص النتائج من أجل تسهيل التكامل الاقتصادي الإقليمي وتوسيعه ليشمل مجال الخدمات.

قدم الخبراء المواضيع التالية: تجارة الخدمات: الأهمية الاقتصادية والتكامل في النظام المتعدد الأطراف (منظمة التجارة العالمية)، تجارة الخدمات في إطار الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية (جات) (I): المفاهيم الأساسية (منظمة التجارة العالمية)، تجارة الخدمات في إطار اتفاقية الجات (II): المفاهيم الأساسية (منظمة التجارة العالمية)، الاتفاقيات التجارية الإقليمية: مبدأ القائمة الإيجابية مقابل القائمة السلبية ومعاهدات الاستثمار الثنائية من قبل منظمة التجارة العالمية، الإقليمية في تجارة الخدمات: دراسة معمقة للمادة رقم 5 من اتفاقية الجات (منظمة التجارة العالمية)، أجندة الدوحة للتنمية والمفاوضات المتعددة الأطراف (منظمة التجارة العالمية)، الاستثناءات المتعلقة بتجارة الخدمات في الدول الأقل نمواً، السياسات التجارية في مجال الخدمات: مجالات التنمية وتحديات الدول العربية (الأونكتاد)، تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الوضع الراهن والآفاق المستقبلية (المركز الإسلامي لتنمية التجارة)، الآفاق المستقبلية العربية لتجارة الخدمات (جامعة الدول العربية) والخبرات الوطنية والقطاعية في الدول العربية: المغرب؛

شاركت جميع الدول العربية في هذا الاجتماع.

17- ندوة تدريبية حول تحرير التجارة الخارجية ونظم الدفاع التجاري في البلدان العربية/ الجمهورية التونسية 17-19 يونيو 2013.

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالاشتراك مع وزارة التجارة والصناعة التقليدية للجمهورية التونسية ندوة حول " تحرير التجارة الخارجية ونظم الدفاع التجاري في البلدان العربية" وذلك من 17 إلى 19 يونيو 2013 بتونس / الجمهورية التونسية .

قدم الخبراء أوراق عمل حول المواضيع الآتية: التدابير المضادة للإغراق، التدابير التعويضية والتدابير الوقائية، التجارب الإقليمية (جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي، مجلس التعاون الخليجي)، التجارب الوطنية (المغرب، تونس، مصر) وآفاق التعاون الإقليمي.

حضر هذه الندوة حوالي 50 مشارك يمثلون البلدان والمنظمات الآتية: الجزائر، مصر، المغرب، تونس، مركز التجارة الدولي، اتحاد المغرب العربي، جامعة الدول العربية ومكتب الاستشارة والخبرة بجنيف " King and Spalding "

اقترح المشاركون وضع برنامج إقليمي للمساعدة الفنية لفائدة الدول العربية.

18- ندوة حول تامين البحث العلمي والتنمية والابتكار التكنولوجي والملكية الفكرية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الدار البيضاء- المملكة المغربية، 24-

في إطار مشروع التعاون الفني بين مكاتب الملكية الصناعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للكومسيك، الذي يشرف على تنفيذه المركز ومكتب البراءات التركي نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية بالتعاون مع المنظمة الدولية للملكية الفكرية (WIPO) وتحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي للمملكة المغربية، ندوة حول " تهمين البحث العلمي والابتكار التكنولوجي والملكية الفكرية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي " وذلك يومي 24 و 25 أكتوبر 2013 بالدار البيضاء، المملكة المغربية.

عرفت هذه الندوة مشاركة الأطر العاملة في مجال الملكية الصناعية والفكرية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وخبراء من المؤسسات الإقليمية والدولية وأساتذة جامعيين.

تهدف هذه الندوة إلى استعراض آخر المستجدات في مجال البحث والتنمية والابتكار التكنولوجي والملكية الفكرية على المستوى الدولي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب في هذا المجال.

تركزت الندوة على المحاور التالية:

- ✓ الملكية الفكرية وتشجيع البحث والتنمية؛
- ✓ تطوير البنية التحتية لإدارة الملكية الفكرية؛
- ✓ وسائل تطوير المرصد التكنولوجي للملكية الفكرية.

ويتضمن برنامج الندوة زيارة دراسية للمعهد الوطني للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية للمملكة المغربية والمؤسسة المغربية للعلوم والابتكار والبحوث المتقدمة بالرباط تليهما مائدة مستديرة حول نموذج الشراكة بين الدول الإسلامية في مجال توزيع وتسويق الابتكار التكنولوجي بما في ذلك براءات الاختراع قصد إطلاق المرحلة الثانية من مشروع التعاون الفني بين مكاتب الملكية الصناعية في الدول الأعضاء على منظمة التعاون الإسلامي.

شاركت في هذه الندوة الدول الأعضاء الآتية: السنغال، بركينا فاسو، الكامرون، بنغلاديش، العربية السعودية، المغرب.

19- ورشة عمل حول نتائج المؤتمر الوزاري التاسع للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد ببالي وأشغال المتابعة بالنسبة للبلدان الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي/ الدار البيضاء 25-27 مارس 2014.

في إطار البرنامج المشترك بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بالمساعدة الفنية في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، نظم الجانبان ورشة عمل حول " نتائج المؤتمر الوزاري التاسع للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد ببالي وأشغال المتابعة بالنسبة للبلدان الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وذلك بالدار البيضاء من 25 إلى 27 مارس 2014. أقيمت هذه الورشة تحت إشراف وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية.

لقد كانت هذه الورشة مناسبة للإطلاع على نتائج مؤتمر بالي والتحديات التي تواجه البلدان الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك الفرص المتاحة لها من خلال حزمة بالي.

ألقى الكلمة خلال الحصة الافتتاحية كل من وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلف بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية، وزير التجارة الغيني، ممثل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة. ولقد أكد هؤلاء على أهمية نتائج بالي بالنسبة لاقتصاديات البلدان الإفريقية خاصة في مجال تسهيل التجارة والزراعة وتنمية البلدان الأقل نمواً.

شارك في هذه الورشة أزيد من 80 ممثل عن المنظمات الإقليمية والدولية وبلدان منظمة التعاون الإسلامي، نذكر منها: المنظمة العالمية للتجارة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مركز الجنوب، المفوضية الاقتصادية لإفريقيا، مركز التجارة الدولي بجنيف، البنك الإسلامي للتنمية، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بنين، الكاميرون، كوت دي فوار، الغابون، غينيا، غينيا بيساو، مالي، المغرب، النيجر، السنغال وتوغو.

استعرض الخبراء المواضيع الآتية:

نبذة عن أجندة الدوحة للتنمية: إطار المؤتمر الوزاري في بالي مع إلقاء نظرة شاملة عن النتائج،

- حزمة بالي / نظرة شاملة حول الاتفاقية المتعلقة بتسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية،

- حزمة بالي الاتفاقية حول تسهيل التجارة ثم التأثيرات والفرص الممكنة بالنسبة للبلدان الإفريقية،

- حزمة بالي والقرارات الوزارية حول المخزون العمومي من المواد الغذائية في مواجهة الأمن الغذائي، المنافسة على مستوى الصادرات، التدابير الإدارية لتطبيق نظام الحصص التعريفية على المنتجات الزراعية،

- حزمة بالي والقرارات السياسية بشأن الزراعة: التحديات والفرص بالنسبة للبلدان الإفريقية،

- نظرة شاملة حول حزمة بالي وفوائدها بالنسبة للبلدان الأقل نمواً ثم القرار بشأن آلية متابعة المعاملة الخاصة والتميزة،

- عمل المتابعة بعد بالي: نبذة حول برنامج العمل القادم والمفاوضات،

بعد مناقشات مثمرة حول مواقف البلدان المشاركة تم إصدار التوصيات الآتية:

- اعتماد موقف موحد بين البلدان الإفريقية في المفاوضات التجارية حسب توجهات مؤتمر بالي مع الأخذ بعين الاعتبار تفاوت مستويات التنمية وأولويات كل دولة من الدول الأعضاء في إطار المعاملة الخاصة والتميزة؛

- تنظيم اجتماعات بين الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة والقطن بالاشتراك بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة؛

- تنظيم ورشة عمل حول نتائج المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية وبرنامج العمل بعد بالي بالنسبة للبلدان الناطقة بالإنجليزية الأعضاء في منظمة التعاون

الإسلامي، وذلك بالاشتراك بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة.

ومن الملاحظ أن قسم التعاون والاندماج في البنك الإسلامي للتنمية قد سبق له أن نظم ورشة عمل حول نتائج المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية ببالي وأعمال المتابعة بالنسبة للبلدان العربية وذلك بدبي، الإمارات العربية المتحدة من 10 إلى 12 مارس 2014.

20- ندوة حول تعزيز دعم الابتكار وتسويق نتائج البحث والتنمية وبراءات الاختراع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 11-13 يونيو 2014، الدار البيضاء، المملكة المغربية

في إطار تنفيذ مشروع "التعاون الفني بين مكاتب الملكية الصناعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC) بالتعاون مع المنظمة الدولية للملكية الفكرية (OMPI) ومكتب تنسيق الكومسيك، ندوة حول تعزيز دعم الابتكار وتسويق نتائج البحث والتنمية وبراءات الاختراع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من 11 إلى 13 يونيو 2014 بالدار البيضاء، المملكة المغربية.

تهدف هذه الندوة إلى استعراض الاستراتيجيات والسياسات الناجحة فيما يتعلق بنشر واستغلال المعلومات، تسويق نتائج البحث العلمي والتنمية وبراءات الاختراع، فضلا عن دور الملكية الفكرية في سلسلة التقييم.

شارك في هذه الندوة أزيد من 70 ممثل عن الدول والمنظمات التالية: الجزائر، أذربيجان، بنغلاديش، بنين، بوكينا فاسو، كوت ديفوار، مصر، الغابون، غمبيا، غينيا، الأردن، ليبيا، مالي، موريتانيا، المغرب (والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ومؤسسات محلية)، باكستان، السنغال، السودان، توغو، تونس، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، المنظمة الإفريقية للملكية الفكرية (OAPI-Francophone)، المنظمة الإفريقية للملكية الفكرية (ARIPO-Anglophone)، المنظمة الدولية للملكية الفكرية وخبراء من إيرلندا وبلجيكا وألمانيا.

تجدر الإشارة إلى أنه على هامش هذه الندوة سوف تم عقد ورشات عمل تطبيقية حسب المناطق الجغرافية (الدول العربية، الدول الإفريقية والدول الآسيوية) حول حاجيات وتوقعات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بالحصول على المعلومات وتسويق براءات الاختراع.

21- ندوة تدريبية حول استراتيجيات تنمية الصادرات والاستثمار في إطار العولمة، أبيدجان، جمهورية الكوت ديفوار، 17-19 مارس 2014

في إطار تأهيل كفاءات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نظم المركز

الإسلامي لتنمية التجارة ووزارة التجارة والصناعة وتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة لجمهورية الكويت ديفوار ندوة تدريبية حول "تقنيات التصدير في إطار العولمة لفائدة المصدرين المبتدئين لجمهورية الكويت ديفوار"، وذلك بأبيدجان من 17 إلى 19 مارس 2014 لفائدة المؤسسات الاقتصادية في جمهورية الكويت ديفوار.

وتمهيدا لهذه الندوة كان المركز قد أوفد خبيراً يوم 27 فبراير 2014 إلى الكويت ديفوار لتحضير الجوانب العملية والعلمية لهذه الندوة.

شهدت هذه الندوة مشاركة حوالي 50 مؤسسة اقتصادية إيفوارية من القطاعين العام والخاص وأطر من وزارة التجارة والصناعة التقليدية ومن البرنامج الإيفواري للمؤسسات الصغرى والمتوسطة فضلا عن ممثلي غرفة التجارة والصناعة وجمعية تنمية الصادرات لكويت دي فوار والكونفدرالية العامة لمقاولات الكويت دي فوار

وقد استهدفت هذه الندوة بصفة خاصة الفعاليات الاقتصادية الإيفوارية المبتدئة في مجال التصدير أو التي تواجه بعض المصاعب في تصدير منتجاتها وخدماتها حتى تتمكن هذه الفعاليات من التمرس في العمل الاقتصادي على المستوى العالمي.

أقيمت هذه الندوة تحت الرئاسة الفعلية للسيد " أميشا ألكسي " مدير ديوان السيد وزير التجارة والصناعة التقليدية وتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبحضور السيد " فاديكا كالادجي " المدير العام للتجارة الخارجية في كوت ديفوار.

ألقى السيد "أمادو سيراي صال" رئيس قسم المعلومات التجارية والتوثيق في المركز الإسلامي على مسامع الحضور نص الكلمة التي وجهها السيد المدير العام للمركز للسادة المشاركين في هذه التظاهرة. بعد ذلك تناول الكلمة السيد " أميشا ألكسي " مدير ديوان السيد وزير التجارة والصناعة التقليدية وتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

إثر إلقاء الكلمات الافتتاحية الرسمية قام خبير المركز السيد ابراهيم علالي بتقديم الندوة قبل أن يقوم الخبراء والمشاركون والمنشطون بالتعريف بأنفسهم والمؤسسات التي ينتمون إليها. وخلال الأيام الثلاثة للندوة قام الخبراء باستعراض خبراتهم في مجال النفاذ إلى الأسواق الأجنبية.

وفي نهاية الندوة تم إلقاء الكلمات الختامية وقام خبير المركز باستعراض نتائج فحص الاستمارة قبل توزيع شهادات المشاركة على كافة المشاركين.

وقد أكد المشاركون على المستوى الرفيع والأداء العالي للدروس والمدرسين زيادة عن أهمية المواضيع التي تم طرحها التي كان لها بليغ الأثر في إثراء معارفهم بالإجراءات العملية للتصدير وأعربوا عن رغبتهم في المشاركة مجدداً في مثل هذه الحلقات الدراسية وقدموا توصية بإعادة هذه الندوة مع الزيادة في عدد الأيام التدريبية وعدد المشاركين. كما أعرب المشاركون عن رغبتهم في دراسة مواضيع " حوار الثقافات، "المبادلات التجارية البنينة لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا" " التدرب على إجراءات المشاركة في المعارض والتظاهرات التجارية " خلال الأيام الدراسية المقبلة.

22 - الإسلامي لفائدة القطاع الخاص، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 20 مارس 2014

عقدت على هامش الملتقى السادس عشر للقطاع الخاص لدول منظمة التعاون الإسلامي المنعقد بالشارقة يومي 19 و20 مارس 2014، ندوة حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومقتضيات منظمة التجارة العالمية وذلك يوم 20 مارس 2014 بمقر غرفة تجارة وصناعة الشارقة تمت هذه الندوة خلال جلستين:

1. ترأس أولها الدكتور الحسن احزاين، المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة وأخذ الكلمة فيها كل من السفير حميد أوبلريو، مساعد الأمين العام المكلف بالشؤون الاقتصادية بمنظمة التعاون الإسلامي والأستاذ علي إيسلو عن مكتب تنسيق الكومسيك والسادة الحسين رحموني ومصطفى علالي عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة.

2. كما ترأس الجلسة الثانية السفير حميد أوبلريو وأخذ خلالها الكلمة كل من السادة الدكتور بشير مصطفى من الجزائر والدكتور الحسن احزاين، مدير عام المركز الإسلامي لتنمية التجارة والدكتور عبد القادر غالب عن البحرين والدكتور عبد الستار الخولدي عن المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم.

كما تمت مناقشة هذه التدخلات والمواضيع المطروحة باستفاضة وخلصت إلى أهمية هذه الاتفاقيات التفضيلية واستفادة القطاع الخاص من مزاياها تعزيزا للتقدم الحاصل في نمو التجارة البيئية الإسلامية.

حضر هذه الندوة أكثر من 60 مشارك.

23- ورشة عمل حول تدقيق عمليات التصدير وتدعيم كفاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمة لاتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي- المنامة / مملكة البحرين 1- 3 سبتمبر 2014

في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة في غشت 2014 بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة واتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي نظم الجانبان بالتعاون مع غرفة البحرين للتجارة والصناعة ورشة عمل حول " تدقيق عمليات التصدير وتدعيم كفاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمة لاتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي" وذلك من 1 إلى 3 سبتمبر 2014 بالمنامة العاصمة البحرينية.

تهدف هذه الندوة إلى تدريب المشاركين على استعمال آليات تدقيق عمليات التصدير حتى يتمكنوا من استعمالها بكل كفاءة وفعالية في تدقيق المؤسسات العاملة في مجال التصدير شارك في أشغال هذه الورشة أزيد من 50 مشارك من القطاعين العام والخاص في بلدان الخليج ومن المركز الإسلامي لتنمية التجارة.

استعرض الخبراء خلال هذه الندوة الجوانب التالية: مفهوم تدقيق عمليات التصدير، معنى التدقيق وقدرات المؤسسات ثم إستراتيجية التدقيق.

24 - ندوة تدريبية حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وقضايا التجارة الدولية لفائدة مؤسسات القطاع الخاص وإدارات سلطنة عمان، مسقط - سلطنة عمان، 15-16 سبتمبر 2014

في إطار تعزيز التعاون بين سلطنة عمان والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، نظم المجلس الأعلى للتخطيط بعمان والمركز بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك "ندوة وطنية تدريبية حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وقضايا التجارة الدولية لفائدة مؤسسات القطاع الخاص وإدارات سلطنة عمان"، وذلك بمسقط يومي 15 و16 سبتمبر 2014.

تهدف هذه الندوة إلى توعية أطر القطاع العام والفاعلين الاقتصاديين بأهمية اتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المتعلقين بها من أجل المساهمة في دينامية المبادلات التجارية بين سلطنة عمان وباقي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

شارك في هذه الندوة 50 إطارا من القطاعين العام والخاص من سلطنة عمان.

وقام الخبراء بتقديم الوحدات التالية:

- ✓ نبذة عن منظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة؛
- ✓ تقديم الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين التابعين لها؛
- ✓ بنية ومنهجية المفاوضات؛
- ✓ الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومقتضيات منظمة التجارة العالمية؛
- ✓ تقديم نتائج جولتي المفاوضات الأولى والثانية؛
- ✓ تأثير نظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على اقتصاد سلطنة عمان؛
- ✓ التكتلات الاقتصادية والتأثيرات القانونية لنظام الأفضليات التجارية على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- ✓ إجراءات الانضمام إلى نظام الأفضليات التجارية والإجراءات التنفيذية.

25 - ندوة تدريبية حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لفائدة أطر المملكة العربية السعودية، الرياض، 22-24 سبتمبر 2014

في إطار تفعيل مذكرة التعاون بين وزارة التجارة والصناعة للمملكة العربية السعودية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، نظم الجانبان ندوة وطنية تدريبية حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المتابعين له بالرياض في الفترة من 22 إلى 24 سبتمبر 2014.

تهدف هذه الندوة إلى توعية أطر القطاعين العام والخاص بالمملكة العربية السعودية بأهمية اتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

والبروتوكولين المتعلقين بها من أجل المساهمة في تنمية المبادلات التجارية بين المملكة وبقية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وبهذه المناسبة، قدم خبراء المركز المواضيع التالية:

- ✓ نبذة عن منظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة؛
- ✓ تقديم الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين التابعين لها؛
- ✓ بنية ومنهجية المفاوضات؛
- ✓ الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومقتضيات منظمة التجارة العالمية؛
- ✓ تقديم نتائج جولتي المفاوضات الأولى والثانية؛
- ✓ تأثير نظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على اقتصاد المملكة العربية السعودية؛
- ✓ التكتلات الاقتصادية والتأثيرات القانونية لنظام الأفضليات التجارية على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- ✓ إجراءات الانضمام إلى نظام الأفضليات التجارية والإجراءات التنفيذية.

شارك في هذه الندوة 60 إطاراً من القطاعين العام والخاص من المملكة العربية السعودية.

26 - ندوة تدريبية حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لفائدة أطر منظمة التعاون الاقتصادي، إسطنبول-الجمهورية التركية، 7-9 أبريل 2015

في إطار تفعيل مذكرة التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بصفته مشرفاً على سكرتارية لجنة المفاوضات التجارية لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، نظم المركز وقسم الاندماج والتعاون التابع للبنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد للجمهورية التركية ومكتب تنسيق الكومسيك، ندوة تدريبية حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين التابعين له لفائدة أطر منظمة التعاون الاقتصادي، وذلك بإسطنبول في الفترة من 7 إلى 9 أبريل 2015.

تهدف هذه الندوة إلى توعية أطر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي بأهمية اتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المتعلقين بها وعملية التخفيض التعريفي واختيار لوائح الامتيازات وتأثير هذه الاتفاقية على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي وبقية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

شارك في هذه الندوة أزيد من 30 مشاركاً من الدول والمنظمات التالية: أفغانستان، كازاخستان، قرقيزيا، باكستان، طاجكستان، تركيا، تركمنستان، أوزبكستان، قسم الاندماج

والتعاون التابع للبنك الإسلامي للتنمية، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، مكتب تنسيق الكومسيك ومنظمة التعاون الاقتصادي.

وبهذه المناسبة، قدم خبراء كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب تنسيق الكومسيك ومنظمة التعاون الاقتصادي المواضيع التالية:

✓ نبذة عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب تنسيق الكومسيك ومنظمة التعاون الاقتصادي؛

✓ تقديم الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين التابعين لها (من طرف المركز الإسلامي لتنمية التجارة)؛

✓ بنية ومنهجية المفاوضات (من طرف المركز الإسلامي لتنمية التجارة)؛

✓ الاتفاقية الإطار لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومقتضيات منظمة التجارة العالمية (من طرف المركز الإسلامي لتنمية التجارة)؛

✓ تقديم نتائج جولتي المفاوضات الأولى والثانية (من طرف المركز الإسلامي لتنمية التجارة)؛

✓ تقديم بروتوكول قواعد المنشأ (من طرف مكتب تنسيق الكومسيك)؛

✓ تأثير نظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تجارة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي (من طرف المركز الإسلامي لتنمية التجارة).

27 - ندوة تدريبية حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لفائدة أطر دولة قطر، الدوحة، 13-14 أبريل 2015

في إطار تفعيل مذكرة التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ووزارة الاقتصاد والتجارة لدولة قطر، نظم الجانبان ندوة تدريبية حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين التابعين له لفائدة أطر دولة قطر بالدوحة من 13 إلى 14 أبريل 2015.

تهدف هذه الندوة إلى توعية أطر من القطاعين العام والخاص لدولة قطر بأهمية اتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المتعلقين بها من أجل المساهمة في تنمية المبادلات التجارية بين هذه الدولة وباقي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وبهذه المناسبة، قدم خبراء المركز الإسلامي لتنمية التجارة المواضيع التالية:

✓ نبذة عن منظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة؛

✓ تقديم الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين التابعين لها؛

- ✓ بنية ومنهجية المفاوضات؛
 - ✓ الاتفاقية الإطار لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومقتضيات منظمة التجارة العالمية؛
 - ✓ تقديم نتائج المفاوضات؛
 - ✓ تأثير الاتفاقية على الاقتصاد القطري؛
 - ✓ الاندماج الاقتصادي والتأثير القانوني لنظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
 - ✓ إجراءات الانضمام إلى نظام الأفضليات التجارية والإجراءات الفنية.
- شارك في هذه الندوة أزيد من 20 إطارا من القطاعين العام والخاص لدولة قطر.